

مصارف

شفافية * مصداقية * ثقة

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة



السنة الأولى - العدد العاشر * الخميس 19 ربيع الأول 1434 - الموافق 31 يناير 2013 * نصف شهرية تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي * توزيع مجاني

تحويل دور الدولة من راعية وضامنة إلى منظمة للنشاط الاقتصادي

ص 03

التحديات التي تواجه تطبيق قانون منع التعامل بالفوائد المصرفية

ص 05



المركزي يصدر القرار رقم « 1 » لتفعيل دور المصارف التجارية

تجاوز المطلوب هذا الرقم نصت المادة التاسعة على الزام المصرف المعني بفتح اعتماد مستندي للغرض المطلوب وفقاً للمتعرف عليه مصرفياً في الخصوص. ومنحت المادة الثانية من هذا القرار المصارف التجارية صلاحيات تنفيذ التحويلات الخارجية لأغراض استيراد المستلزمات والمعدات الزراعية، ومعدات تقنية المعلومات ومستلزمات الحاسوب، والأدوية والمستلزمات الطبية للأغراض التجارية التي تتقدم بها الشركات المتخصصة في هذه المجالات.

البقية ص2

هذا القرار جاء في خمس مواد تنص المادة الأولى منه على تحويل المصارف التجارية بصلاحيات الموافقة على تنفيذ التحويلات الخارجية للجهات الاعترافية العامة، وحددت كذلك طبيعة الأحوال والالتزامات المتعلقة بهذا الشأن.

وألزمت نفس المادة الأولى المصارف التجارية في تنفيذها لهذا القرار التقيد بالضوابط المنصوص عليها في تسع نقاط جوهرية، وبما لا يتجاوز مائة ألف دولار أميركي أو ما يعادلها بالعملة الأخرى، وإذا

أصدر السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي القرار رقم 1 لسنة 2013 بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي وتحديد صلاحيات تنفيذ التحويلات الخارجية لمختلف الأغراض.

ويأتي صدور هذا القرار لتفعيل دور المصارف التجارية وإيجاد الحلول الملائمة لخفض كافة الإجراءات الروتينية بما يضمن انسياب حركة التحويلات الخارجية.. التي كانت تخضع لإجراءات يشوبها الكثير من التعقيدات المعيقة.

لا يوجد ما يمنع المصارف من شرائه ..

ليبيا المركزي يؤكد توفير النقد الأجنبي بالمصرف



أعلن مصرف ليبيا المركزي عن توفير النقد الأجنبي بالمصرف وأنه لا يوجد ما يمنع المصارف التجارية من شرائه من مصرف ليبيا المركزي وفروعه . ودعا المصرف في منشور عممه على مدراء المصارف التجارية - جميع المصارف إلى التقدم إلى مصرف ليبيا المركزي للحصول على ما تحتاج إليه من مختلف العملات الأجنبية ، وتوفيرها لكافة الفروع بمختلف مناطق ليبيا .

وحت مصرف ليبيا المركزي في بيانه كل الفروع على الالتزام بتقديم هذه الخدمة بانتظام ، وفقاً للضوابط الموضوعية بالخصوص والصادرة عن المصرف نقادياً أية آثار سلبية قد تترتب على توقف هذا النشاط المصرفي المعتاد ، وموافاته بأية أسباب قد تحول دون قيامهم بهذا العمل.

المركزي يعلن إلغاء فئة (50) ديناراً من العملة في السوق الليبي

أعلن مصرف ليبيا المركزي يوم 1/15 عن إلغاء قانون التعامل بشكل كامل لفئة «50» ديناراً من العملة الليبية في السوق الليبي .

ونبه مصرف ليبيا المركزي في بيان صحفي تحصلت صحيفة مصارف على نسخة منه- السادة المواطنين الكرام بأن المصرف المركزي ألغى «قانون» التعامل بشكل كامل بفئة (50) ديناراً من العملة في السوق الليبي .

وجاء في البيان أن مصرف ليبيا المركزي لن يعمل في الوقت الحاضر أو مستقبلاً على قبول الأوراق النقدية المسحوبة من التداول من فئة «50» ديناراً ، وأنها أصبحت مُلغاة قانوناً ، ونبه مصرف ليبيا المركزي السادة المواطنين إلى عدم الانجرار وراء أية إشاعات أو أقوال كاذبة في هذا الشأن .

مفتتح

القطاع الخاص وبناء الدولة

خلال ملتقى الحوار بين أصحاب الأعمال وبعض أعضاء السلطة التنفيذية ومصرف ليبيا المركزي ، الذي عقد يوم 05/01/2013 ، بعنوان رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في المجتمع الجديد ، وكالعادة في معظم اللقاءات المحلية يحدث الاختلاف بسبب غياب التنظيم باعتباره الأساس في مثل هذه اللقاءات وكذلك (ضعف الاهتمام) من جانب المسؤولين مما يرفع من درجة ردود الأفعال وخاصة السلبية إلى درجة قد تنهك الفائدة المرجوة من اللقاء .

إن القطاع الخاص في ليبيا يجب أن ينمو بشكل صحيح ، حتى يكون شريكاً في عملية التنمية بكافة أبعادها وتتوحد ، فكل التجارب تقول إن القطاع الخاص هو أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو ، وذلك يدفع باتجاه الاهتمام بهذا القطاع الذي لم يحظ في السابق بأي دور رئيسي وفاعل مما أوقع البلاد في كثير من التشوهات الاقتصادية التي أهم معالمها :

- الاعتماد المتنامي على الخدمات الحكومية .

- الاعتماد على مصدر رئيسي واحد في تحقيق الدخل وهو النفط والغاز .

- الحاجات الملحة والمتزايدة للسكان ، والتي تتزايد كل يوم بسبب ضعف التنمية ذات العلاقة بمستوى المعيشة الكريمة ، وهو الأمر الذي فشل النظام السابق في مواجهته وما زال الوضع الجديد يعاني صعوبة معالجته .

- تضخم الجهاز الوظيفي العام ، مما يرهق ميزانية الدولة ، وإن الاتجاه الحالي في زيادة المصاريف الثابتة التي تدفع على أساس زمني سيجعل من الصعوبة التخلص منها ، كما سيدفع إلى أن يكون العمل الحكومي أكثر جاذبية من القطاع الخاص ، مما يزيد الأمر تعقيداً ، خاصة إذا حدثت تغيرات جوهرية في أسعار مصدر الدخل (النفط) الذي تتحكم فيه مؤشرات خارجية .

- التوسع في نظام الدعم بأشكاله مما يؤدي بشكل عام إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وعدم العدالة الاجتماعية ، مما يستوجب المعالجة الجادة للاستفادة من الدعم في التنمية ، وليس في الانفاق الجاري ، لأن الدولة تحتاج إلى التنمية في كل محاورها ، أما الانفاق الجاري فهو ينتهي إلى التوسع في الاستهلاك دون مبرر .

كل هذه المشاكل تجعل من التوجه للقطاع الخاص كمحور من محاور تنمية الأعمال ومساهم حقيقي في تغيير الشكل والهوية الاقتصادية للمجتمع نحو (ليبيا ما بعد النفط) ، حيث يسود التنوع الاقتصادي ، وتتمتع البلاد بمستوى معيشي أفضل يضاهي الدول المماثلة في الدخل والثروة ، وحتى يتسنى تحقيق ذلك يجب توفير مجموعة من المحددات التي تعكس الرؤية المستقبلية لهذا القطاع والتي أهمها :

- توفير البيئة والمناخ المحفزين للقطاع الخاص ، ويشمل ذلك مراجعة التشريعات ، توفير وتطوير البنى التحتية ، والحد من التوسع في القطاع العام .

- توفير مصادر التمويل بشكل ميسر ، لأن التمويل هو الأساس في نمو القطاع الخاص ، ويشمل ذلك تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ومتناهية الصغر .

- دعم التواصل والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل خلق ما يعرف بنظام الشراكة بينهما ، وهو ما يعرف عالمياً (PPP) ، مما يساعد على خلق روح الوثام والتعاون وتنسيق الأدوار بين كافة الأطراف ، وبذلك تكون مصلحة البلاد والعباد هي الأساس والمحور الحقيقي للبناء .

- على القطاع الخاص أن يؤسس (الرؤية المستقبلية) ، التي تعتمد هذه المحاور إذا أراد أن يكون له دور كبير وحقيقي في بناء ليبيا المستقبل .. مع تمناياتنا للجميع بالتوفيق والسداد .

المشرف العام

المركزي يشع في قبول طلبات الحصول على إذن مزاولة أعمال الصرافة

أعلن مصرف ليبيا المركزي عن البدء في قبول طلبات الراغبين في الحصول على إذن لمزاولة أعمال الصرافة من خلال مكاتب أو شركات.

وأوضح المصرف في بيان تلقت صحيفة مصارف نسخة منه أن الحصول على إذن لمزاولة أعمال الصرافة يتم بتقديم الطلبات وفقاً للنماذج المعدة في هذا الخصوص بالموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي بحيث يتم سحبها وتعبئتها وفقاً للمطلوب وذلك ابتداء من 2013-1-20 م، وحتى 2013-2-21 على أن يتم تقديم الطلبات في المواعيد المحددة بالإعلان ولن ينظر في الطلبات المقدمة بعد التاريخ المحدد. البيان أوضح كذلك أن تقدم الطلبات مرفقة بالمستندات إلى قسم متابعة الشركات ومكاتب الصرافة بإدارة الرقابة على المصارف والنقد أو أحد فروع مصرف ليبيا المركزي بكل من (بنغازي - سرت - سبها)

وسيتم فرز المستندات المقدمة واختيار عدد من المكاتب والشركات وفقاً للعدد المستهدف بناء على إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي في الخصوص. ويبيّن المصرف أن الشركات التي يتم اختيارها تمنح لها موافقة مبدئية وتغطي مدة شهرين لاستكمال المستندات المذكورة بالنماذج المخصصة للحصول على الموافقة النهائية بالموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي مع ضرورة توفير المتطلبات اللازمة، مؤكداً أن الموافقة المبدئية لا تعطي الحق للشركات والمكاتب في ممارسة أعمال الصرافة بأي شكل من الأشكال قبل الحصول على الموافقة الخطية النهائية. وطالب البيان الشركات والمكاتب التي تحصلت على موافقة مبدئية بالقيام بتقديم طلبات لغرض الحصول على الموافقة الخطية النهائية (إذن المزاولة) وذلك خلال فترة الشهرين المشار إليهما أعلاه وفي حالة عدم قيام الشركات والمكاتب

بتقديم الطلبات والمستندات المطلوبة وتوفير المتطلبات اللازمة (المقر - المنظومة - التجهيزات الأمنية) في الموعد المحدد تعتبر الموافقة المبدئية في حكم الملقاة. وأوضح المصرف أنه بعد معايرة اللجنة المختصة لمقرات المكاتب والشركات ومنظوماتها ومدى توفر وسائل الحماية والأمان وفقاً لمتطلبات مصرف ليبيا المركزي تمنح الشركات والمكاتب إذن المزاولة. وطالب البيان السادة الذين سبق وأن تقدموا بطلبات لغرض الحصول على موافقة مبدئية أن يتقدموا بطلبات جديدة وفق النماذج المعدة في الخصوص، بحيث لا يعتد بالطلبات التي سبق تقديمها قبل تاريخ هذا الإعلان. وأكد المصرف في بيانه أن هذا الإجراء يأتي تنفيذاً لإحكام قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم « 16 » لسنة 2010 بشأن القواعد المنظمة لإعمال الصرافة وتعديله.

تكريم مصرف الجمهورية

قام مجلس الإدارة بجمعية (الجمعية العلمية للأعمال والتجارة الإلكترونية) بتكريم مصرف الجمهورية الراعي الرسمي للندوة العلمية حول الصيرفة الإلكترونية في ليبيا، وتبنيهاً للدر الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في إثراء النقاش والحوار حول القضايا الوطنية بما يخدم الوطن ويحفظ المصارف على القيام بدورها لأجل الصالح العام وتم تسليم درج وشهادة تقدير من قبل فريق الجمعية إلى السيد مصباح العكاري رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية.

اسامة حميدان



أسس برامج الصيرفة الإسلامية

نظم مصرف ليبيا المركزي بفندق المهاري (راديسون بلو) بطرابلس ورشة عمل حول الصيرفة الإسلامية، وحضر انطلاق هذه الورشة العلمية نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي - ومدير عام مصرف الادخار والاستثمار العقاري - ومستشار الصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي، وعدد من المسؤولين والخبراء والمختصين، ومدراء الإدارات بمختلف المصارف وفروعها وأعضاء الجمعية الليبية للمالية الإسلامية.

ويهدف مصرف ليبيا المركزي من تنظيم هذه الورشة إلى التأكيد على برنامج الصيرفة الإسلامية ليكون جسراً اقتصادياً مع دول الجوار وفق الشريعة الإسلامية وبما يساهم في نجاح حركة البناء والعمران لليبيا. وناقشت جلسات الورشة على مدى يومين العديد من ورقات العمل البحثية التي تناولت أسس قيام الصيرفة الإسلامية ومنطلقاتها، واحتياجات الأفراد والشركات بالمصارف الإسلامية والخيارات المطروحة للتحويل نحو هذا البرنامج.. بالإضافة إلى استعراض دور المصرف المركزي في عملية التحويل ومعالجة الديون المتعثرة والمشاكل المختلفة في المصارف الخاضعة لعملية التحويل.

المركزي يصدر القرار رقم « 1 » لتنفيذ دور المصارف التجارية

الأخرى للحوالة الواحدة، أو عدة حوالات في السنة، وإذا زاد المبلغ عن ذلك يتم فتح اعتماد مستندي، وفقاً للإجراءات المصرفية المتعارف عليها.

ونصت المادة الخامسة على رفع سقف بيع النقد الأجنبي بموجب البطاقات مسبقة الدفع، أو خصماً من الحساب الدائن إلى 15000 خمسة عشرة ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى. كما أُلزم القرار المصرف المنفذ للحوالة، بالضوابط المنظمة لسياسات (زيك)، وسياسات مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب والعناية الواجبة تجاه العملاء، فضلاً عن إلزام الجهة التي تجري الحوالة بتقديم الإقرار الجمركي إلى المصرف المنفذ، وتقديم تعهد موثق تلتزم بموجبه بتوريد المستلزمات إلى ليبيا.

شريطة أن يدير طالب التحويل حساباً مصرفياً من طرف المصرف المعني في فترة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، مرفقاً بالمستندات الدالة على الغرض من التحويل، وحددت الحالات في النقاط التالية، الحج والعمرة، والعلاج في الخارج على النفقة الخاصة، والدراسة وسداد الالتزامات بالخارج فقط.

أما المادة الرابعة من القرار نصت على منح إدارة الرقابة على المصارف والنقد صلاحيات البت في طلبات شراء وتحويل النقد الأجنبي المقدمة من الشخصيات الاعتبارية الخاصة، وحدد القرار الضوابط اللازمة لذلك أهمها: - تحديد الحد الأقصى لغير الأغراض التجارية والسلمية بما لا يتجاوز 100.000.00 مائة ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة

تتمتع: وحددت المادة الخامسة الشروط التي ينبغي توفرها لفتح الاعتمادات، حيث ألزمت الفقرة الرابعة المصارف التجارية بالسقف المحدد، بما لا يتجاوز المائة ألف دولار للحوالة الواحدة في المرة الواحدة، وبما لا يتجاوز (250) ألف دولار في السنة، وإذا تجاوزت القيمة المطلوب تحويلها الحد الأقصى المسموح به للحوالة، يتم توجيه الجهة إلى فتح اعتماد، وفقاً للإجراءات المعمول بها.

أما المادة الثالثة من القرارات، فنصت على منح المصارف التجارية صلاحيات البت في طلبات شراء وتحويل النقد الأجنبي للأغراض الشخصية للأشخاص الطبيعيين بالحد الأقصى المسموح به للشخص الواحد سنوياً بخمسة عشرة ألف دولار أو ما يعادله بالعملة الأجنبية لمختلف الأغراض،

مصرف ليبيا المركزي يصدر تقريره السنوي لعامي (2010-2011)



أكد مصرف ليبيا المركزي أن القطاع المصرفي الليبي تمكن من اجتياز مشكلة السيولة، وأن الأوضاع بالقطاع المصرفي تتسم بالاستقرار.

وجاء في التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي الصادر عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد لعامي (2010-2011) أن المؤشرات المالية للقطاع المصرفي مطمئنة جداً، مؤكداً على دور هذا القطاع المهم في

مرحلة إعادة بناء ليبيا الجديدة. وتضمن التقرير - أيضاً - مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي.

الجدير بالذكر أن هذا التقرير هو التقرير السنوي الثالث على التوالي، الصادر عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد في إطار الخطة الاستراتيجية الموضوعية لتطوير الرقابة المصرفية في ليبيا، وتبني المعايير الدولية بهدف الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الليبي.



نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي يعلن بدء برنامج الصيرفة الإسلامية

يخدم بشكل كبير التنمية في ليبيا، باعتبارها قارة متآزرال بكراً تمتلك الكثير من الفرص والتحديات.. مضيفاً أن لجنة الصيرفة العليا تعمل جاهدة من خلال لجنة مركزية ولجان فرعية لاستكمال القواعد الأساسية للصيرفة الإسلامية التي ستطلق خلال الفترة القادمة لمنح الرخص للمصارف الإسلامية. وطمأن السيد «علي حبري» خلال تصريحه لوكالة الأنباء الليبية كل الليبيين بأن برنامج الصيرفة الإسلامية سيتم تنفيذه بأسرع الطرق وفي أسرع وقت ممكن في المصارف وفروعها كافة بمختلف المناطق الليبية.. مما سيسهم في توفير أفضل الخدمات لكل المواطنين الليبيين.

يخدم بشكل كبير التنمية في ليبيا، باعتبارها قارة متآزرال بكراً تمتلك الكثير من الفرص والتحديات.. مضيفاً أن لجنة الصيرفة العليا تعمل جاهدة من خلال لجنة مركزية ولجان فرعية لاستكمال القواعد الأساسية للصيرفة الإسلامية التي ستطلق خلال الفترة القادمة لمنح الرخص للمصارف الإسلامية. وطمأن السيد «علي حبري» خلال تصريحه لوكالة الأنباء الليبية كل الليبيين بأن برنامج الصيرفة الإسلامية سيتم تنفيذه بأسرع الطرق وفي أسرع وقت ممكن في المصارف وفروعها كافة بمختلف المناطق الليبية.. مما سيسهم في توفير أفضل الخدمات لكل المواطنين الليبيين.



الحالي 2013 ونشهد ولادة مصارف مالية إسلامية مستقلة قائمة بذاتها. وأضاف أن هذا العام سيشهد أيضاً خطوات تحول مبدئية لبعض المصارف للصيرفة الإسلامية بما

أعلن نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد «علي حبري» بأن برنامج الصيرفة الإسلامية بدأ في ليبيا الجديدة، وسيشهد نمواً كبيراً خلال الفترة القادمة، بالتوازي مع تنظيم العديد من الورش للعمل بهذا الخصوص بهدف تحويل المصارف إلى الصيرفة الإسلامية. وقال السيد «حبري» في تصريح خصّ به وكالة الأنباء الليبية على هامش ورشة العمل التي أقيمت تحت شعار «تحويل المصارف إلى الصيرفة الإسلامية» بطرابلس الأسبوع المنصرم بأننا سنتمكن من تفعيل برنامج التحول للصيرفة الإسلامية منتصف العام

محافظ مصرف ليبيا المركزي يشارك في المؤتمر الخامس للتكامل الاقتصادي المغاربي



والمالية المكلف بالميزانية في المملكة المغربية، سبل استنهاض الاقتصاد المغربي، وتعزيز الاستثمار بين دول المنطقة وفرص جذب الاستثمارات الخارجية، جنباً إلى جنب مع مناقشة العقبات التي تعيق حرية نقل السلع والخدمات في الفضاء المغاربي، بغية تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي.

شارك محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق عمر الكبير، في أعمال المؤتمر الخامس للتكامل الاقتصادي المغاربي الذي عقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط مطلع الشهر الجاري. وناقش المؤتمر بحضور محافظو البنوك المركزية في كل من ليبيا، وموريتانيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد

جائزة التنسيق والإبداع

تحصل مصرف الجمهورية على جائزة التنسيق والإبداع وشهادة تقدير على المشاركة في معرض المصارف والتأمينات الذي أقيم المدة الماضية بمعرض طرابلس الدولي، وقد لاقى جناح مصرف الجمهورية إعجاب أغلب الحاضرين كما تميز جناح الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالإقبال الكبير من قبل الزبائن ورجال الأعمال وتمت الاجابة على استفساراتهم حول خدمات الصيرفة الإسلامية التي سيقدمها المصرف هذا العام.

اسامة حميدان

الدكتور علي رمضان شنيبيش ل (مصارف):

تحويل دور الدولة من راعية وضامنة إلى منظمة للنشاط الاقتصادي

التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق نمو اقتصادي قوي وأقل معدل تضخم

شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي من أهم أدوات السياسة النقدية

توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18 %



د. علي شنيبيش

لقاء / طارق السنوسي

يجري العمل على وضع إطار للتنبؤ بالسيولة بما يمكن من التحول إلى نظام المزايدات على شهادات إيداع المركزي

البعض يوضع استراتيجيات لتنويع الاقتصاد الذي يشكل صمام الأمان للأجيال القادمة، فما هي أبرز الخطوات لتحقيق ذلك؟

شنيبيش: يتطلب تنويع الاقتصاد الليبي، وضع إطار شامل وواضح، يجري بالتنسيق التام بين أركان السياسة الاقتصادية الثلاثة (المالية، النقدية والتجارية)، بغية إعادة هيكلة وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه في مدى زمني محدد، وهو ما يستدعي انتهاز أسلوب اللامركزية في التنفيذ، على أن يصاحب هذا التنفيذ رقابة مشددة ومتابعة لصيقة لأوجه الصرف، والتحقق من نسب الإنجاز وفقاً للشروط والمواصفات الاقتصادية العامة، وصولاً إلى تحويل دور الدولة من الدولة الراعية والضامنة إلى دور الدولة المنظمة، والاستمرار في برنامج توسيع قاعدة الملكية في المؤسسات العامة الإنتاجية والخدمية، هذا في الإطار العام، أما في التفاصيل، فينبغي تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، لضمان تحقيق نمو اقتصادي مناسب واستدامة مالية، وذلك بالتنسيق التام بين أركان السياسة الاقتصادية العامة الثلاثة (المالية، النقدية والتجارية)، جنباً إلى جنب مع تنويع مصادر الدخل بالاستثمار في القطاعات الواعدة مثل السياحة والثروة البحرية والخدمات والتجارة والبنية التحتية وبعض الصناعات التحويلية، وأسفل مصادر الطاقة البديلة والمتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية... الخ، والعمل تدريجياً على تقليص مساهمة النفط في هذا الدخل، كما يستوجب الأمر إدارة الثروة النفطية بما يحقق رفع دخول أفراد المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، وذلك عن طريق تطوير إدارة الإنفاق العام والرفع من كفاءته في إنتاج السلع والخدمات وتحسين مستوى التوظيف، وتوزيع الدخل، وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح تشجيع دور القطاع الخاص ومساهمته الفعالة في النشاط الاقتصادي، والرفع من مستوى جودة خدمات التعليم والصحة والعمل على انتشارها في كافة أنحاء البلاد.

مصارف: على ماذا ينطوي تعريف مصطلح السياسة النقدية... وما هي أهم أهدافها بشكل عام، وما أبرز تطبيقاتها في ليبيا؟

شنيبيش: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في المصرف المركزي للتحكم في كمية النقود لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، وتنطوي على حزمة إجراءات بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي، والمقصود هنا هو الاستقرار الداخلي أي استقرار المستوى العام للأسعار، والاستقرار الخارجي أي استقرار سعر الصرف. وإذا انتقلنا إلى تطبيقات السياسة النقدية في ليبيا، تجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة للسياسة

برؤية واضحة ومتأنية تتحسس المعطيات الراهنة والاحصائيات الدقيقة، وتحيلها إلى أرقام ونتائج، تنبثق عنها حزمة من الأفكار، تصب في خانة تطوير الاقتصاد الوطني... كانت هذه حصيلة اللقاء الذي نحسب أنه لم يركن إلى التعبير الإنشائي الفارغ من المضمون، أو الميل إلى لغة الشعارات والعناوين الجاهزة، و القفز على الواقع فالحديث مع الدكتور علي رمضان شنيبيش مدير إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، كان معززاً بأرقام ومقارنات واحصائيات، حول واقع الاقتصاد الليبي، والعوامل المؤثرة التي تحد من قدرته على تحقيق قفزة نوعية ترتقي إلى مستوى المنافسة على الصعيد الدولي، وتبعاً لذلك تنويع مصادر الدخل، الذي يشكل النفط أهم موارده، كما حدد شنيبيش وحصر في نقاط عدة الإجراءات الهادفة إلى تطوير القطاع المصرفي أحد ركائز بناء اقتصاد وطني متعدد الأقطاب، ويرتكز على قاعدة صلبة وممتينة..

مصارف: مع استقبال سنة واقضاء أخرى، شهد خلالها الاقتصاد الليبي جملة من التطورات خلال عام 2012... فما هي توقعاتك خلال عام 2013؟

بالنظر إلى الاقتصاد الليبي، الأقل تنوعاً بين اقتصادات المنطقة والدول النفطية عموماً، وهو ليس بمعزل عما يطرأ على الاقتصاد العالمي من تطورات وأحداث، بصورة مباشرة وغير مباشرة، سلباً أو إيجاباً على حد سواء.

وبالرغم من التحديات الجسيمة، الناجمة عن حرب التحرير، فإن النشاط الاقتصادي يسجل تعافياً تدريجياً مع استعادة الإنتاج النفطي لمستوياته الطبيعية، ورغم أن التقديرات تشير إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 57% في عام 2011، إلا أن هذا الناتج تضاعف سنة 2012، ويتوقع نموه بنسبة 18.0% في العام الجاري 2013، مدفوعاً باستقرار الأوضاع الأمنية، وعودة إنتاج وتصدير النفط الخام وبلوغه نفس مستوياته قبل ثورة 17 فبراير، وهو ما ساهم في تحقيق فائض في الحساب الجاري بميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى فقد ساهمت الواردات في احتواء معدل التضخم وعودته إلى مستوى يقل عن 10.0%، كما يتوقع أن تشهد معدلات البطالة هي الأخرى تراجعاً كبيراً... وكما هو معروف لاتزال ليبيا تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تمويل كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وهذه الإيرادات عرضة للتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، لاسيما زيادة أو انخفاض أسعار النفط، وتبعاً لذلك تأثيره على الكميات المنتجة والمصدرة منه والتي تنعكس في النهاية على حصيلة الإيرادات المتحققة من الصادرات النفطية.

مصارف: ماهي أبرز العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاقتصاد الليبي؟

شنيبيش: لعل من بين أهم العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي، هي تلك المرتبطة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التطورات في أسواق النفط العالمية، وأسواق صرف العملات الدولية الرئيسية، وأسعار الفائدة الدولية، وما يطرأ على أسعار السلع والخدمات من تقلبات، هذا على الصعيد الخارجي، أما العوامل والمتغيرات المحلية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي، يمكن حصرها في السياسات الاقتصادية المتبعة (المالية، النقدية والتجارية... الخ)، أو في حجم الإنفاق العام من خلال الميزانية العامة ومن خارجها، فضلاً عن حجم الائتمان المصرفي من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، وحجم الاستثمارات الموظفة محلياً من قبل المؤسسات المالية المحلية، وحجم استثمارات القطاع الخاص.

مصارف: يعتقد الخبراء والمراقبون أن الوضع الراهن للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط، يستدعي اتخاذ حزمة من الإجراءات لتفادي سيناريوات نزوب النفط في العقود المقبلة، ويطلب

انتهاج أسلوب اللامركزية وتشديد الرقابة، والتحقق من نسب الإنجاز شروط إعادة هيكلة وتطوير الاقتصاد

والاحتياطات المخصصة وغير المخصصة). وبحيث لا يتجاوز إجمالي المحفظة الائتمانية نسبة 70.0% من إجمالي الخصوم الإيداعية. وإذا اردنا أن نقيم مدى فعالية السياسة النقدية في ليبيا، يمكننا القول إن البيئة الاقتصادية السائدة، والمتمثلة في هيمنة السياسة المالية وتأثيرها المباشر من خلال حجم الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في مستويات السيولة، خاصة خلال السنوات الأخيرة، ووجود مصارف متخصصة تمنح قروضاً وتسهيلاً ائتمانية كبيرة، كلها عوامل حدت في السابق من فعالية السياسة النقدية، الأمر الذي يستدعي القيام بالتنسيق التام بين السياسات الاقتصادية، لاسيما بين السياسة المالية والنقدية حتى يتم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود بأقل معدل تضخم ممكن.

مصارف: ماهي باختصار الإجراءات التي اتخذت لتطوير القطاع المصرفي، وتبعاً لذلك الرفع من كفاءة أدائه وتحسين مستوى خدماته؟

يقوم مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ إستراتيجية شاملة تستهدف إعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي للرفع من مستوى أدائه وتحسين خدماته وقدرته على المنافسة مع القطاع المالي العالمي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص بصفة خاصة، والقطاعات غير النفطية بصورة عامة، في النشاط الاقتصادي.

وقد عمل المصرف بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية ذات خبرة كبيرة في هذا المجال على التنفيذ التدريجي لهذه الإستراتيجية التي اشتملت على ما يلي:

- ❖ تحديث الهيكل التنظيمي وتطوير وظائف مصرف ليبيا المركزي.
- ❖ إعادة هيكلة المصارف التجارية إدارياً بما يتماشى ومتطلبات قانون المصارف.
- ❖ دعم القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العامة.
- ❖ دخول المصارف الأجنبية كشريك إستراتيجي مع بعض المصارف المحلية.
- ❖ دمج مصرفين تجاريين عامين وتوسيع قاعدة الملكية بهما تدريجياً.
- ❖ تنفيذ مشروع نظام وطني متكامل للمدفوعات.
- ❖ تأسيس المركز الليبي للمعلومات الائتمانية.
- ❖ تأسيس صندوق لضمان الودائع.
- ❖ تقوية الموارد والتوسع في التدريب بالقطاع المصرفي.
- ❖ تعزيز دور الرقابة المصرفية وتطوير أساليبها.
- ❖ التحول وبشكل سريع نحو الصيرفة الإسلامية.

مصارف: كيف تقيم أداء المصارف التجارية خلال عام 2012

شنيبيش: من خلال البيانات المالية المتوفرة عن المصارف التجارية إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 2011، ومقارنتها بالفترة المناظرة لها في العام المنصرم، يمكننا القول إن أداء المصارف كان مفعماً بالنشاط والنجاحات، لاسيما مع زيادة إجمالي أصول المصارف التجارية (باستثناء الحسابات النظامية) بمعدل نمو قدره 11.2% ليصل إلى 78.8 مليار دينار في نوفمبر 2012، مقابل 70.9 مليار دينار في نوفمبر 2011، وبمعدل نمو قدره 11.0%، في حين شكلت الأصول السائلة البالغة 54.4 مليار دينار ما نسبته 69.1% من إجمالي الأصول، منها شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي بقيمة 32.8 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2012. كما ارتفع إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من 12.9 مليار دينار نهاية نوفمبر 2011 إلى 14.9 مليار دينار نهاية نوفمبر 2012، أي بمعدل نمو بلغ 15.7%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من إجمالي الودائع ما نسبته 23.1%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 18.9%، وهي نسب متدنية جداً، كما ارتفعت الودائع لدى المصارف التجارية من 57.5 مليار دينار في نوفمبر 2011 إلى 64.6 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2012، أي بمعدل نمو قدره 12.2%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 80.2% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 18.7% من إجمالي الودائع، ولم تشكل ودائع الادخار إلا نسبة 1.1%، فيما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 4569.4 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2011 إلى 4733.8 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2012، أي بمعدل نمو بلغ 3.6%.

النقدية بتاريخ 2005.7.4، وأعيد تشكيلها في شهر ديسمبر 2011... وتتولى هذه اللجنة وضع الإطار العام للسياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي بما يكفل تحقيق أهدافها، ودراسة المسائل المتعلقة بأداء السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي... وقد أدخل مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية السابقة، أدوات السوق المفتوحة، ضمن حزمة من الأدوات المتوفرة للجنة السياسة النقدية، وتتوفر حالياً للجنة السياسة النقدية أدوات تشمل: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية، شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي، وتسهيل الإيداع لليلة واحدة، ولقد قامت لجنة السياسة النقدية في أكثر من مرة بتعديل سعر إعادة الخصم كان آخرها في شهر سبتمبر 2009 وذلك للتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية، إلا أن التأثير ظل محدوداً للغاية.

كما تم تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي على الخصوم الإيداعية ونسبة السيولة لدى المصارف التجارية عدة مرات كان آخرها في شهر يونيو 2009 عندما رفعت نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 20%، ورفعت نسبة السيولة إلى 25.0%.

ومن الأدوات الجديدة التي بدأ مصرف ليبيا المركزي يتجه تدريجياً إلى استخدامها، شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة أو الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وقد تم ذلك بموجب قرار مجلس إدارة المصرف رقم (67) لسنة 2007، بالإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع، وقد كان أول إصدار لهذه الشهادات في 2008.5.28 بأجل استحقاق 91 يوماً وبسعر فائدة ثابت قدره 2.25%، ويبلغ سعر الفائدة على هذه الشهادات حالياً 1.0%، كما تم إصدار شهادات إيداع باستحقاق 28 يوماً وبسعر الفائدة عليها 0.85%، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة، ويتم إصدارها لتلبية طلب المصارف التجارية. ولا يسمح في الوقت الحالي بتداول شهادات إيداع مصرف ليبيا في السوق الثانوية، لكن يمكن إجراء عمليات إعادة شراء (الريبو) على هذه الشهادات ليوم واحد أو لفترة زمنية، وذلك بغية إعطاء المصارف التجارية المرونة في إدارة سيولتها، ويجري العمل على وضع إطار للتنبؤ بالسيولة بما يمكن من التحول إلى نظام المزايدات على شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي، وإصدار شهادات إيداع بأسعار فائدة متغيرة، وربما إضافة أجل استحقاق جديد مدته 180 يوماً، بما يمكن من اشتقاق منحنى العائد، وتجدر الإشارة إلى أن كل الترتيبات التشغيلية لهذا النظام جاهزة في الوقت الحاضر، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى قيام مصرف ليبيا المركزي في أواخر عام 2009 باستحداث ما يعرف بالتسهيل الليلية واحدة لإيداع الأموال الفائضة لدى المصارف بسعر فائدة 0.25%، وأود الإشارة إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى التي اتخذت وكان لها تأثير إيجابي سواء على القطاع المصرفي أو الاقتصاد الوطني عموماً، والتي يمكن حصرها في مجموعة نقاط:

❖ اعتباراً من 2002.1.1 تم توحيد أسعار صرف الدينار الليبي، كما أُنشئت العديد من إجراءات وعمليات الرقابة على النقد، حيث ألغيت القيود على عمليات الحساب الجاري، وبموجب ذلك قبلت ليبيا الإيفاء بالتزامات المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تنطوي على توصيات بتحرير عمليات الحساب الجاري وعدم فرض أي قيود أو معاملات تمييزية عليها.

❖ تم تحرير العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية مقابل الخدمات التي تقدمها لزيائنها، حيث ترك مجال للمنافسة بين المصارف فيما تتقاضاه من عمولات مقابل خدماتها.

❖ شهد عام 2005 تحرير أسعار الفائدة الدائنة (على الودائع)، وفي سنة 2007 تم تحرير أسعار الفائدة المدينة (على القروض) وترك أمر تحديد هذه الأسعار للمنافسة بين المصارف.

❖ السماح للمصارف التجارية بمنح القروض والتسهيلات للشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ مشروعات في ليبيا، في حدود 50% من قيمة المشروع الذي تقوم بتنفيذه.

❖ رفع السقف الائتماني للمصارف التجارية بما لا يتجاوز مجموع ما يمنحه المصرف التجاري للحالة الواحدة من قروض وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية نسبة 20% من أمواله الخاصة (رأس المال

علي ددش



شروع المركزي في فتح المجال لرخص المعاملات الإسلامية وإنشاء وحدة رقابة متخصصة خطوة نحو تنمية مستدامة

فهذا من شأنه غلق باب التحايل ولايدع مجالاً للتهاون في متابعة العميل لأن الخسارة ستكون صريحة للمصرف ولن تختفي وراء فوائد وغرامات تأخير وهي بذلك تضمن استخداماً أفضل لمواردنا ومدخراتنا المحدودة ولا تسمح باهدارها في مشاريع وهمية او مشاريع غير ذات قيمة اقتصادية للدولة .. وباختصار شديد فإن تفعيل المعاملات الإسلامية في المصارف الليبية والسماح بدخول مصارف أخرى منافسة سواء في شكل مشاركة مع مصارف محلية أو فتح فروع أجنبية مستقلة من شأنه حشد مزيد من مدخرات المجتمع وتوجيهها الى مشروعات ناجحة تخلق فعلاً فرص عمل وتقدم انتاجاً حقيقياً وتزيد أيضاً موارد الدولة من خلال الضرائب.. هذه المزايا التي تتمتع بها المعاملات الإسلامية في المصارف جعلها تكتسب قاعدة عريضة من العملاء حتى خارج الدول والمجتمعات المسلمة نجد مصارف كبرى علمية مثل: سيتي بنك واتش بي سي ، تتبناها وتطبقها ، البعض يطبقونها بمسماها صراحة وآخرون يطبقونها كنعو من الخدمات الجديدة لعملائهم.

أسلوب الرقابة.

في الدول الأخرى التي سبقت لتطبيق النظام الإسلامي في المعاملات المصرفية توجد ثلاث درجات من الرقابة، رقابة داخلية يومية من خلال مدقق شرعي يتأكد من التزام العاملين بتنفيذ نظام العمل خطوة بخطوة، ثم رقابة الهيئة الشرعية للمصرف تتأكد من موافقة منتجات المصرف للشرعية وتتابع العمليات المصرفية وما قد يطرأ عليها من مشاكل، وأخيراً رقابة المصرف المركزي تكون قانونية وشرعية من خلال زيارات التفتيش المفاجئة والدورية للتأكد من أن المصارف العاملة في هذا المجال ملتزمة بقواعد العمل الشرعية التي أعلن تطبيقها لها.

لذا- نأمل أن تتمكن الأغلبية في المؤتمر الوطني العام والحكومة الانتقالية والمصرف لبيبا المركزي من وضع حلول سريعة لهذه العقبات والعمل على رسم خارطة طريق تكون قانونية وشرعية من فتح المجال لدخول مصارف إسلامية بمشاركة محلية لتفعيل نظم المعاملات الإسلامية لأن ذلك في الحقيقة سيوفر مليارات من الدينارات ثمن رخصة العمل في هذا المجال وينقل ليبيا الجديدة إلى بناء نظام اقتصاد حقيقي يحقق فعلاً تنمية مستدامة خلال المرحلة القادمة وليس مجرد نمو في الناتج القومي.

لدى المصرف المركزي لقاء عائد رمزي والحقيقة أن هذه الأنشطة غير منتجة لذلك لا مفر من السعي الجاد نحو البحث عن قنوات وتوظيف بديلة من شأنها تحقيق معدلات نمو متزايدة ومتواصلة في نتائج العائد المستهدف، وبالتالي فإن تطبيق النظم الإسلامية في التمويل سيدخل شريحة عريضة ممن يعزف عن التعامل بالنظم التقليدية، ليس هذا وحسب فالمصارف التجارية لديها أسلوب واحد في منح الائتمان قد يستهدف أنواعاً مختلفة وبشروط مختلفة لكنه في نهاية المطاف يمثل قرصاً واحد عيوب هذا النظام أنه إذا تعثر العميل أو توقف عن العمل يتزايد العبء عليه فيواجه نوعين من المشاك .. مشاكل العمل المتوقف ومشاكل القرض الذي يتضاعف نتيجة الفوائد التي تحسب وتتراكم مع المتأخر في عملية السداد وفي المقابل نجد أن المصارف الإسلامية تمتلك أكثر من (7) طرق مختلفة للتمويل ويمكن أن يشتق منها أكثر من (15) أسلوباً يجعل المصرف شريكاً في مخاطر المشروع مثل المضاربة والمشاركة وهي إحدى صيغ التمويل المعروفة هذا التنوع في أساليب التمويل يزيد من قدرة المصارف على جذب عملاء جدد لديها ويحد بلا شك من تنامي ظاهرة العزوف ويدفع بالجميع إلى العامل والإقبال بشكل غير معهود والانخراط في هذا الاتجاه.

الاستخدام الأفضل.

المصارف الإسلامية بطبيعتها مصارف استثمار وأعمال لذلك نجدتها أكثر حرصاً وتديقاً عند منح الائتمان (التمويل) بينما المصارف التجارية تهتم بما يضمن لها استرداد أموالها والفائدة على القرض المتنوع دون التدقيق في مدى نجاح المشروع وهذا للأمانة ما تسبب في موجة التعثر وعدم سداد القروض- في آجالها المحددة التي مازالت المصارف تعاني من آثارها، وحتى بعد صدور قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م والمنشورات المتعلقة بمنح الائتمان ومتابعته وتأكيدهما على متابعة الجهات المقترضة والممولة من المصارف والتحقق من القروض الممنوحة وأوجه صرفها لازالت هنالك فرصة للتحايل على القانون وعدم الالتزام به بتقديم دراسات وأوراق مغايرة للحقيقة والاكتفاء بمتابعة صورية فقط.

أما المصارف الإسلامية فإن دخولها كشريك رئيسي في تمويل المشروع يجعلها تتحمل الخسارة مع من تموله

الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن المصارف الإسلامية التي تعمل في هذا الإطار هي مصارف لا تمول إلا مشاريع حقيقية توظف أفراداً وتحقق دخلاً وترفع مستوى المعيشة.

عقبات في الطريق.

من أكبر العقبات التي تحد من نشاط هذه المصارف هي ضرورة معرفة المصرف المركزي بأصول عملها في هذا الجانب وما يعرضه لكثير من المشاكل خاصة في إدارة السيولة سواء كان لديها فائض أو عجز، أيضاً في عمليات التفتيش بالمصرف المركزي معها تماماً كما يتعامل مع المصارف التجارية وهذا خطأ لأن لكل منها نظام عمل مختلف عن الآخر ولا مجال للمقارنة بين نشاطها الأمر كذلك ينطبق على الهيكل التنظيمي للمصرف والمعايير المحاسبية المطبقة ومن العقبات أيضاً ضرورة وجود هيئة شرعية موحدة تحت إشراف المصرف المركزي لتوحيد الرقابة على نشاط هذه المصارف ويضاف إلى ذلك مشكلة أخرى وهي نقص العمالة المؤهلة والمدرية.

آليات التمويل.

نحن في ليبيا وخاصة في الأونة الأخيرة أصبحنا نعاني من ضعف في عدد المتعاملين مع الجهاز المصرفي وذلك يرجع لعدة أسباب من أكثرها شيوعاً وتأثيراً أن قاعدة عريضة من المجتمع تؤمن بأن المعاملات التجارية لا تتفق مع الشرعية الإسلامية، وبالتالي فهم يعزفون عن التعامل مع هذه المصارف، ولو توسعنا في تقديم خدمات المعاملات الإسلامية فإنها ستجذب هذا الجزء من العملاء إلى الجهاز المصرفي هذا من شأنه أن يحشد مزيداً من مدخرات حتى لو كانت محدودة ويساهم بلا شك في سد الفجوة بين حجم المدخرات والاستثمار المطلوب علماً بأنه بعد الثورة تزايدت حاجتنا إلى حشد مدخراتنا، وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من المعادلة وهو عملية توظيف الأموال واستثمارها فإننا نجد اعتقاد أعداد كبيرة بعدم مشروعية القروض التجارية بجميع أنواعها وهذا يلعب دوراً مهماً في ضعف الإقبال على الاقتراض من المصارف فهناك شريحة كبيرة في المجتمع تعزف عنه والمصارف تعاني من وجود فائض في حجم السيولة وتضطر إلى توجيه ما لديها من زيادة في السيولة مكتفية بتوظيفها فيما يسمى بشهائد الإيداع

بعد ثورة 17 فبراير تغيرت كثير من المفاهيم بالمجتمع مفاهيم اجتماعية وأخرى سياسية وثالثة اقتصادية، ومن أبرز تلك التغيرات وجود تيار قوي ينادي ويطالب بالتوسع في تطبيق المعاملات الإسلامية في المصارف جزء من مكونات النشاط الاقتصادي لأية دولة فضلاً عن قدرتها على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورغم أن الدخول في هذا المجال والتوسع فيه بشكل كبير مازال يتم بمبادرات فردية من بعض المصارف إلا أن ظهور هذا التوجه وانتشاره عالمياً وتعالى الأصوات المرحبة به يطرأ عدة تساؤلات واستفسارات تحتاج إلى إجابات واضحة وشفافية ومن أبرز تلك التساؤلات في هذا الإطار ما الذي يمكن أن تقدمه المصارف الإسلامية يختلف عما تقدمه المصارف التجارية وماهي انعكاسات ذلك على عملية التنمية في ليبيا.

في الحقيقة نحن لم نفهم المعنى الصحيح للاقتصاد الإسلامي بعد فما زال كثيرون يعتقدون أن الحديث عنه يتعلق بالفائدة والربا فقط في حين أنه أعمق من ذلك بكثير فهو اقتصاد يقوم على الاقتصاد الحقيقي كما أنه اقتصاد أخلاقي لقد جرب العالم الأنظمة المختلفة كالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية ولم تحقق أي منها العدالة الاجتماعية المطلوبة والسبب أن هذه النظم الاقتصادية التي طبقت تعتمد على نوعين من الاستثمارات حقيقية تقدم مشروعات فعلية قائمة على أرض الواقع، وأخرى غير حقيقية أي استثمارات ورقية تقوم على المضاربات تحقق نمواً ولكنها لا تحقق تنمية، وبالتالي فإن المصارف التجارية لا تمول عمليات على الورق وإنما تتجه لتمويل أنشطة فعلية مدروسة سواء كانت في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري، كذلك يتميز بكونه اقتصاداً أخلاقياً بمعنى أنه لا يمول مشروعات تضر بالصحة العامة، أما النقطة الأعمق في الاقتصاد الإسلامي فتكمن في تأثيره على السياسة النقدية والمالية، فهو لا يقف عند حدود المعاملات المصرفية وإنما يمتد لأبعد من ذلك.. فمثلاً نجد حارب الإكتناز ويحرمه فمثلاً وجود عدد كبير من الشقق الجاهزة والمغلقة بالدولة هو أحد صور الإكتناز المفروضة في الفكر الإسلامي ولا بد من بيعها أو عرضها للإيجار.

وبالتالي لو تم تطبيق هذا الفكر بفهم ووعي فإن النتيجة التلقائية هي انخفاض الأسعار وحل مشاكل كثيرة يعاني منها المجتمع ، الاقتصاد الإسلامي علم قائم بذاته وله آثاره الإيجابية على مختلف جوانب

المواصفات الفنية للعملة الليبية الجديدة

إعداد/ أ. علي عبدالله الجهاني

فقد تم وضع صورة (شيخ الشهداء عمر المختار) بكل الفئات فعند تقليب الورقة باتجاه الضوء ستظهر الصورة وضلالها على كل فئة شاملاً إطاراً يحوي قيمة كل فئة ، الشكل رقم (2).

ثانياً : الشريط الأمني :



الشكل رقم (1)



الشكل رقم (2)

فمثلاً العملة الليبية الجديدة ستكون فئاتها من (الدينار والخمس) دانانير ، والعشرة دانانير ، والعشرون ديناراً والخمسون ديناراً) فمثلاً البنك التونسي سحب فئة (30 د.ل) نهائياً لعدم جدواها على مستوى المعاملات اليومية).

ويلاحظ بالإصدارات الجديدة أنه تمت زيادة وزن الفئات الأكثر تداولاً لزيادة فترة تداولها .

المزايا والعلامات الأمنية التي تمت اضافتها لصناعة الورق الذي تطبع عليه العملة الليبية الجديدة :-

- تقوية حواشي ورقة العملة : من خلال التداول الطويل لأوراق العملة فإن حواشي الورقة تتعرض للتمزق وخصوصاً عندما تكون مساحة الورقة أكبر من حافظة النقود للمواطن فقد تمت إضافة خاصية تقوية حواشي جميع الإصدارات الجديدة.

عائلة العملة الليبية :

- هناك تدرج في مقاسات العملة .
- ألوان كل فئة تختلف عن الأخرى لسهولة التمييز .
- العلامة المائية واحدة بكل الفئات .
- نفس اطار التصميم .
- تشترك في العديد من المزايا الأمنية .
- الشكل رقم (1) المرفق يوضح الإصدارات الجديدة من العملة الليبية

كيفية التعرف على العملة الصحيحة :

أولاً : العلامات المائية :

وضع العلامات الأمنية سيكون له تأثير على التكلفة وفترة الطباعة ، وقد يكون له أثر على التصميم الكلي لورقة العملة ، فإن اختيار متطلبات المحددات يجب ان يتم بدقة وألا يتم إغفال أي من متطلبات هذه المحددات .

التصميم

توجد العديد من الطرق لتصميم اوراق العملة ومنها :-

- التصميم الكلاسيكي : مثل الدولار الأمريكي الاوراق بنفس المساحة والتصميم ولا يحمل العديد من الالوان ويفتقر إلى العلامات الأمنية الحديثة حتى تاريخه (الطبعة الجديدة لفئة المائة دولار الجديدة ستحوي تقنيات جديدة مثل الشريط الأمني المتحرك (Motion).

- التصميم المعاصر : مثل عملة اليورو هناك مقاس ولون مختلف لكل فئة .

- التصميم الحديث : مثل الفرنك السويسري والذي تتم طباعته بشكل عمودي وألوانه فاتحه .

وصممت العملة الليبية الجديدة من خلال مسابقة تقدم إليها العديد من المواطنين ، وتم اختيار التصميم من قبل لجنة اشترك فيها فنيون ليبيون ، وقد روعي عند تصميم العملة مايلي :

الورق المستخدم بالعملة المحلية

يستخدم الورق المصنوع من الالياف القطنية لملاءمته للبيئة والظروف الجوية الليبية وسيتم صقله لمنع تبلة عند التداول أو عند سكب الماء عليه .

عدد الفئات

وزن الورق للإصدارات الجديدة من العملة

| الإصدار الجديد | الإصدار الحالي | الفئة |
|------------------|------------------|--------------|
| الوزن (جرام/متر) | الوزن (جرام/متر) | |
| 95 | 100 | دينار |
| 95 | 100 | خمسة دانانير |
| 95 | 100 | عشرة دانانير |
| 95 | 95 | عشرون دينار |
| 95 | 90 | خمسون دينار |

يلاحظ بالإصدارات الجديدة تم زيادة وزن الفئات الأكثر تداولاً لزيادة فترة تداولها .

مقاس الورق

| المقاس (مم) | الفئة |
|-------------|--------------|
| 130mm x 65 | دينار |
| mm 68 x 136 | خمسة دانانير |
| mm 71 x 142 | عشرة دانانير |
| mm74 x 148 | عشرون دينار |
| mm77x 154 | خمسون دينار |

ويلاحظ أن المقاسات للإصدارات الجديدة أصغر بالمساحة من مقاسات الإصدارات المتداولة حالياً

في ظل المتغيرات ومعطيات الواقع ..

بيان بشأن الحكم الشرعي للعمل في المصارف الليبية



لم يأكله أصابه من غباره) رواه أبو داود وابن ماجه. وهو قول لبعض الفقهاء نقله الشيخ محمد أمين في موقع هدي الإسلام، لكنه قول غير مشهور ولا يظهر اعتباره لدى جمهور الفقهاء.

(5) يجوز عند الضرورة لمن كان في حاجة إلى العيش، لأنها حاجة تنزل عند الفقهاء منزلة الضرورة، فيجوز العمل في البنوك الربوية في حالات معينة استثناءً لا أصلاً، وهو رأي الشيخ د. يوسف القرضاوي كما جاء في الجزء الأول من كتابه فتاوى معاصرة، ووافق عليه الشيخ د. علي محي الدين الفترة داغي. واستند هؤلاء الفقهاء إلى أصول الشريعة وقواعدها العامة في مسألة الضرورة والحاجة، حيث إن الضرورة وما في منزلتها تبيح المحظورات إذا تعينت تلك المحظورات طريقاً للخروج عن الضرورة أو الحاجة بمنزلتها، مستدلين ببعض النصوص العامة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ...﴾.

وقد ذهب إلى هذا الشيخ عطية صقر في مقال له في مجلة الاقتصاد الإسلامي، وأجاز عند الضرورة العمل في تلك البنوك إذا كان العمل بعيداً عن المعاملات المحرمة شرعاً لحين العثور على بديل. وبهذا القيد، قال الشيخ عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً بالمملكة السعودية، وبه قال الشيخ العلامة مصطفى الزرقا، وبمقتضاه صدرت فتوى وزارة الأوقاف الكويتية، وقال به بعض المعاصرين.

ثانياً: معطيات ليبية هامة تؤثر في بناء الحكم الشرعي بفضل الله تعالى، الذي من على الليبيين جميعاً أولاً بانتصار الثورة المباركة، ثم بامتلاك الليبيين لزام أمرهم، ثم توج نعمته تلك بتوقيفه للمؤتمر الوطني العام لإصدار القانون (1) لسنة 2013 بشأن إلغاء الفوائد المصرفية الربوية، مما أحدث نقلة كبيرة في الواقع الليبي، تعتبر تغييراً حقيقياً، ومن ذلك: انطلاق أعمال مشروع الصيرفة الإسلامية، التي جرى العمل التمهيدي لها قبل سنة مضت. اتجاه كافة المصارف الليبية وجوباً وبمقتضى القانون رقم (1) لسنة 2013 نحو التحول إلى ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية، وهو تغير كبير ومعطى استراتيجياً يؤثر وبشكل مباشر، ويقلب الأوضاع التي بني عليها الحكم في الأصل.

بناء عليه، يصير دعم عملية التحول فعلياً من واجب الواجبات، والذي يتأكد بحق موظفي القطاع المصرفي بشكل عام، بأن يستمروا في أداء أعمالهم، ولكن مع وجوب تطوير القدرات وتعلم القدر الواجب من أسس الصيرفة الإسلامية وقواعدها في مختلف المجالات المصرفية بحيث يساهموا في عملية بناء صيرفة إسلامية حقيقية على المدى الممكن، ويصير واجباً عليهم تطوير القطاع المصرفي الليبي بعامة

بالإشارة إلى ما جاء في الفتوى رقم (802) الصادرة عن دار الإفتاء الليبية بتاريخ 14 يناير 2013م لشيخنا الجليل فضيلة الشيخ الدكتور الصادق الغرياني مفتي الديار الليبية وشيخ الثورة المباركة، والتي جاءت مبررة عن حالة الأصل والقاعدة الشرعية في شأن تحريم الربا وتضييق الخناق عليه، مؤسسته على النصوص الصريحة، والمتضاربة في الدلالة على شديد الوعيد والتقييد للتعامل بالربا بشكل عام، أخذاً وإعطاء وتعاوناً فجزاه الله خيراً وبارك أعماله وتقبل منه.

وتتمة للفائدة، أحببت من خلال اتصالي المباشر بالقطاع المصرفي، ودرايتي بالتطورات والمستجدات المتعلقة به، أن أضيف جديداً في هذا المجال، مستنساً بأراء فقهاءنا الأفاضل، مستنيراً بمعطيات ذلك الواقع، مسترشداً بالقواعد العامة في تنزيل الحكم الشرعي على الواقع، ومدى تأثير مضامين ذلك الواقع على الحكم المنزل، مقدماً لهذا بموجز لأهم آراء الفقهاء المعاصرين، محاولاً بعد ذلك تنزيل تلك الآراء على واقعا الليبي، بعد ما من الله به على بلادنا ووفق إليه المؤتمر الوطني العام من إصدار قانون إلغاء التعامل بالفوائد المصرفية الربوية، مما أعتقد بأنه تطور جدير كل الجدارة بأخذه في الاعتبار، بل جعله مؤثراً مباشراً على بنية الحكم الشرعي في الواقع الليبي لما يتمتع به من خصوصية.

أولاً: موجز للآراء الفقهية في المسألة (1) تحريم العمل في البنوك الربوية مطلقاً سواء كان الموظف يباشر أعمال التمويل الربوي أم لا، وهي فتوى اللجنة الدائمة بالمملكة السعودية (الفتوى رقم 9452 قسم العقيدة)، وبه أخذ معظم الفقهاء المعاصرين، وذلك تأسيساً على الأصل العام من تحريم مباشرة كل عمل ربوي أو التعاون عليه، مستدلين إلى نصوص صريحة ظاهرة في تحريم الربا، إضافة لأية (ولا تتأوتوا على الإثم والعدوان) ونحو حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم والذي ورد في نص عليه فتوى شيخنا الجليل مفتي الديار الليبية.

(2) كراهة العمل في البنوك الربوية؛ على اعتباره من المشتبهات، وإن كان الأولى الابتعاد عنه إن وجد بديلاً أفضل. وهو منسوب لشيخ الأزهر الأسبق جاد الحق على جاد الحق يرحمه الله.

(3) يجوز العمل في المصارف الربوية عند قيام الضرورة، على أن تقدر تلك الضرورة بقدر الفترة الزمانية الكافية للبحث عن عمل حلال وتحصيله، وهو ما أخذت به وزارة الأوقاف الكويتية، ولجنة الفتوى بالمملكة الأردنية بناءً على أنها ضرورة عييش، وبخاصة في بعض البلاد التي يصعب فيها العثور على فرص عمل ملائمة للظروف، وقد قال تعالى: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم). ويتجه البعض إلى التفصيل: فيجعل الجواز خاصاً بمن لم يباشر أعمال الربا، والكراهة أو الحرمة فيما عداه.

(4) جواز العمل في البنوك الربوية دون قيد الضرورة؛ لأن الربا لم يعد يتعلق بموظف في بنك معين أو بعمل معين كاتب في شركة، وإنما يدخل في تركيبة النظام البنكي برمته، إنه يدخل في تركيب نظامنا الاقتصادي وجهازنا المالي كله، وأصبح البلاء به عاماً كما تنبأ رسول الله (ص) (ليأتين على الناس زمان لا يبقى منهم أحد إلا أكل الربا فمن

لتحويله إلى قطاع مصرفي إسلامي فاعل وذي كفاءة اقتصادية ليكون قادراً على النهوض بأعباء عمليتي البناء والتنمية المستهدفة.

كما أن انطلاق عملية التدريب الفعلي لكوادر المصارف الليبية لتكون قادرة على تشغيل الصيرفة الإسلامية وخدماتها بشكل صحيح وسليم.

وفي ظل المبادرات الجادة كالتي قدمها مصرف الادخار والاستثمار العقاري إلى رئاسة الوزراء بعد أخذ موافقة سماحة مفتي الديار الليبية عليها، بشأن تطوير نشاط المصرف بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وتحسين القروض العقارية ورفع سقفها بما يتلاءم وتطلعات المواطنين الليبيين وظروفهم المعيشية، مما يجعله من أولى المصارف بالدعم والتشجيع.

كذلك في ظل بدء تخريج الدفعات الأولى من المتدربين في مجال التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية وغيرها من التخصصات اللازمة لانطلاق مشروع الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية.

في ظل هذه المعطيات وغيرها، وبناء على أن الأصل في تحريم العمل في المصارف الأصل الذي قام عليه تحريم التعامل مع المصارف التقليدية هو كونه يتضمن تعاوناً على الإثم والعدوان، فإن هذا الأصل قد تغير وانتفى بصدر القانون (1) لسنة 2013، وصار العمل على تطبيق هذا القانون ودعمه واجبا شرعياً لأنه من باب التعاون على البر والتقوى، فهو دعم لمسيرة التحول وتوفيراً لمتطلباتها اللازمة، وهو لاشك تعاون واجب، إذ إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فالأوجب على موظفي القطاع المصرفي المحافظة على وظائفهم والتزام أعمالهم، طالما توفر لديهم الحرص على دعم مشروع الصيرفة الإسلامية، وتوفير لديهم الصدق في إيقان أعمالهم لهذا الغرض وبتلك النية، بل وعليهم واجب المسارعة إلى الانخراط في الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك لأخذ زمام المبادرة في قيادة المصارف الليبية نحو عملية تحول رشيد وصحيح ينشده كل مواطن ليبي غيور على دينه وعلى وطنه وأهله، وبخاصة بعد أن أتم مصرف ليبيا المركزي بتوفيق الله تعالى وفضله وضع خارطة ذلك التحول وتحديد متطلباته وإجراءاته العملية، والذي يعتبر بمثابة إعلان تحول حقيقي لا نظري أو صوري كما يعتقد البعض أو يحاول تصويره كذلك.

بالتالي، وخروجاً عن طائفة الإثم والمسؤولية الشرعية بين يدي الله تعالى، فإن على القيادات المصرفية اليوم باعتبارهم رعاة هذا القطاع، واجب شرعي ومسؤولية تاريخية، عليهم أخذها بكل جدية وأمانة، من خلال الإسراع في حصر موظفيهم، وإعداد البرامج التدريبية الكفيلة بتمكينهم من إنجاز مهمتهم في الانتقال السلس والسليم إلى الصيرفة الإسلامية وإيجاد البدائل الشرعية، التي نجزم جميعاً بأنها ستكون خيراً وئيمناً وبركة لنا ولأهلنا وليبلادنا، وقيل كل ذلك لدينا وأخرتنا، طالما صدقنا النوايا، وشحننا العزائم، وشئنا عن ساعد الجد والعمل، وخرجنا عن مجرّد الكلام النظري والتقدّم المجرّد والتشاؤم، ابتغاءً لوجه الله تعالى وطلباً لمرضاته عز وجل.

وفقنا الله وإياكم لما يحبُّ ويرضى، وجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم موافقةً لشرعه الحكيم،

■ د. فتحى خليفة عقوب

البنك الإسلامي للتنمية

تأسس البنك الإسلامي للتنمية في يوليو 1975 في إطار مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في ديسمبر 1973 بمدينة جدة، وبدأ مزاولة نشاطه رسمياً في 20 أكتوبر 1975. ويضمّ البنك في عضويته حالياً 56 دولة موزعة بين العديد من مناطق العالم، ويشترط للانضمام إلى البنك أن تكون الدولة عضواً في «منظمة التعاون الإسلامي»، وتسدّد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابها في أسهم رأسمال البنك. ويعتمد البنك السنة الهجرية (القمريّة) في تعاملاته المالية كما أن الوحدة الحسابية للبنك هي الدينار الإسلامي وهو يعادل وحدة واحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لدى «صندوق النقد الدولي».

رأس مال البنك :

يبلغ رأس المال المصرّح به 30 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المصرّح 18 مليار دينار إسلامي، وفي ختام اجتماعات الدورة (287) لمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية، التي عقدت بتاريخ 2012/12/22، بمقر البنك بجدة، قرر مجلس المديرين التنفيذيين رفع مذكرة لاجتماع مجلس محافظي البنك القادم، بشأن الزيادة العامة الخامسة في رأسمال البنك المصرح به والمكتتب فيه، والدول الأربع المساهمة بأكبر جزء من رأس المال هي:

(المبالغ بملايين الدنانير الإسلامية)

| الدولة | عدد الأسهم | المبلغ | النسبة المئوية من المجموع |
|--------------------------|------------|-----------|---------------------------|
| المملكة العربية السعودية | 424,960 | 4,249.600 | 23.61% |
| ليبيا | 170,446 | 1,704.460 | 9.47% |
| إيران | 149,120 | 1,491.200 | 8.28% |
| نيجيريا | 138,400 | 1,384.000 | 7.69% |

مقرّه ومكاتبه الإقليمية:

يقع مقرّ «البنك» في جدة بالمملكة العربية السعودية. وللبنك أربعة مكاتب إقليمية: في الرباط (المملكة المغربية) وكوالالمبور (ماليزيا) وألماتيا (كازاخستان) وداكار (السنغال).

وظائف البنك

تشتمل وظائف البنك على المساهمة في رؤوس اموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الانتاجية في الدول الاعضاء، بالإضافة الى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في اشكال اخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها هذه الصناديق صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الاعضاء، كما يقوم كذلك بالمساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء وخاصة في السلع الانتاجية، ويقدم المساعدة الفنية للدول الاعضاء، ويعمل على توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية، ويقوم بإجراء الأبحاث اللازمة لممارسة انواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الاسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية

يحرص البنك على التعاون مع المؤسسات الدولية والاقليمية ذات الاهداف المماثلة بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الاعضاء، وفي هذا الاتجاه أقام البنك الإسلامي للتنمية علاقات وثيقة مع عدد من الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية، وأرسى قواعد لهذه العلاقات بإبرام العديد من الاتفاقيات الرسمية مع عدة مؤسسات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية والبنك الآسيوي للتنمية وغيرها من المؤسسات الاقليمية والدولية.

■ إعداد/ إدارة البحوث والاحصاء

التحديات التي تواجه تطبيق قانون منع التعامل بالفوائد المصرفية

بيتها الداخلي وفق مطلب الشارع الذي يحتاج منا لوقفه جادة، لتوعيته بدور القطاع المصرفي، وواجباته، واختصاصاته حتى لا يعلق آمالاً عريضة على القطاع ليست من صلب اهتمامه، وعلى المؤتمر الوطني العام التعجيل وتقديم الدعم فيما يتعلق بالإسراع في تفعيل ما تضمنه القانون الصادر في مادته الرابعة بشأن تأسيس صندوق الإقراض الحسن، فضلاً عن قيام الدولة بشكل عام بدورها في تفعيل مؤسسة الزكاة أسوة بالدول المتقدمة ذات التجارب الناجحة في هذا المجال، وكذلك في جانب تفعيل دور الوقف بأنواعه عبر مؤسسة فاعلة قوية قادرة على دعم عملية التنمية والوفاء بحاجات شريحة كبيرة من أبناء المجتمع، ويدعم مسيرة البناء والتنمية المنشودة.

بل فوق كل ذلك على الدولة أن تشرع في العمل على إعادة النظر في نظامها المالي برمته ومنظومة التشريعات النافذة بحيث تتكامل الدور لتحقيق الأمن والاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي، بتظافر الجهود وتكامل الأدوار وتوزيعها بطريقة صحيحة، لا بتقاذف الكرة بين الأطراف المعنية والمسؤولة.

نسأل الله تعالى توفيقه وسداده لمسيرة ليبيا الدولة، وأن يجعلنا جميعاً أهلاً للأمانة التي تحملها كل ليبي مهما كانت درجة مسؤوليته وقدر الأمانة التي تحملها، فليبي لن تقوم دولتها إلا بجهود أبنائها جميعاً متظافرين متعاونين.

وبتدرج، بحيث لا يفقد المواطنون البديل الشرعي القانوني، مما قد يسبب حالة من التذمر والاحتقان.

● استكمال النقص والضعف الواقع في البنى التحتية للقطاع المصرفي بشكل عام، وإعداد الوسائل المكافئة لمواجهة التحديات المشار إليها سابقاً، وفي المقدمة استدراك ضعف المورد البشري المدرب على أعمال ونشاط الصيرفة الإسلامية، فتحدي المعرفة، والتقنية، والأنظمة واللوائح اللازمة، عوامل هامة يجب أخذها في الاعتبار، والعمل على استيفائها.

● بناء ثقافة مصرفية ومؤسسية جديدة، تفعل فيها القيم الإسلامية والأخلاق الحميدة، بحيث يدرك كل موظف مصرفي بأنه يؤدي رسالة، وعليه تبعات وطنية يجب أن يكون مؤهلاً لحملها والاضطلاع بها.

● إعداد الدراسات المسحية والمحاسبية اللازمة لتسوية أرصدة السلف والقروض والودائع وما تدره من عوائد، وغير ذلك ممّا يجدرُ أخذه بالاعتبار لتسوية اوضاع المصارف وفق التشريع الجديد.

وماذا بعد صدور القانون ؟ إن جملة التحديات الأتفة الذكر، وما قد يترتب عليها من تداعيات، تحتم الإسراع في اتخاذ خطوات عملية استدرائية لمواءمة الواقع مع التشريع، وبناء عليه وفق مبدأ التدرج الذي أخذ بالمؤتمر الوطني العام في إصدار التشريع، فهل ستكون مصارفاً في حجم التحديات، وتستطيع تكيف أوضاعها، وترتيب

الإدراية الأخرى ستجعل مخرجات المؤتمر أكثر نضجاً وعملياً ومتناغمة مع الواقع وحاجة الدولة والشارح والمجتمع.

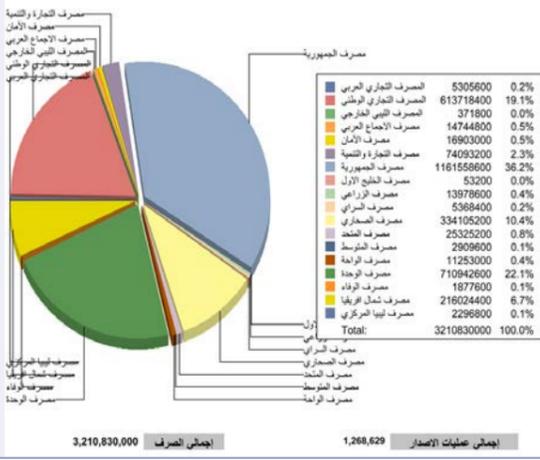
أهم التحديات التي تواجهه :

رغم الاقتناع التام بإمكان تطبيق قانون منع التعامل بالفوائد إلا أننا يجب أن نقر كذلك بأن هذا التطبيق يعتبر تحدياً جديداً يضاف إلى التحديات التي تواجه المصارف الليبية بل تمس بنيتها الأساسية، وبخاصة ضعف نواحي الاستثمار، واعتماد تلك المصارف بشكل كبير على إيرادات الفوائد، وضعف قدراتها الاستثمارية وضعف قدراتها على تعبئة الموارد وتمويل المشروعات، فضلاً عما تواجهه المصارف من ارتفاع نسبة تعثر السداد وغيرها من الصعوبات، التي يعجزها ضعف الكادر البشري في مجال الصيرفة الإسلامية التي تعتبر بديلاً شرعياً وحيداً لا خيار أمام المصارف إلا الشروع في الإعداد له وبقوة، في ظل ظرف زمني محدّد عليها الالتزام به وفقاً للقانون. ويمكن إجمالاً تلخيص أهم التحديات المحدقة بالمصارف فيما يلي :

● عدم توفر منتجات مصرفية إسلامية بديلة في المدى القريب يمكن تقديمها؛ ولا تقي جهود اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية بحاجة المصارف في المدى القريب إلا أن تعاون المصارف بكل إداراتها وأطقم التحول لديها مع اللجنة وشرعت في إعداد خطة تحول وتنفيذها ولو على مراحل

إعداد / إدارة البحوث والاحصاء

التقرير الاجمالي على مستوى المصرف من 2012/4/2 إلى 2013/1/23



التقرير الاجمالي على مستوى المصرف من 2013/1/28-20

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 1 | 2013/01/21 | 24,000 | 25 |
| 2 | 2013/01/22 | 34,500 | 35 |
| 3 | 2013/01/23 | 45,500 | 46 |
| 4 | 2013/01/26 | 49,500 | 50 |
| 5 | 2013/01/27 | 49,000 | 50 |
| 6 | 2013/01/28 | 2,000 | 2 |
| الاجملي | | 204,500 | 208 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 7 | 2013/01/20 | 2,313,500 | 2,352 |
| 8 | 2013/01/21 | 35,213,500 | 35,898 |
| 9 | 2013/01/22 | 36,862,000 | 37,542 |
| 10 | 2013/01/23 | 27,596,000 | 27,996 |
| 11 | 2013/01/24 | 6,723,500 | 6,778 |
| 12 | 2013/01/25 | 1,629,000 | 1,629 |
| 13 | 2013/01/26 | 11,840,000 | 12,054 |
| 14 | 2013/01/27 | 18,704,500 | 18,833 |
| 15 | 2013/01/28 | 12,559,500 | 12,769 |
| الاجملي | | 153,541,500 | 155,951 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 1 | 2013/01/20 | 24,000 | 25 |
| 2 | 2013/01/22 | 34,500 | 35 |
| 3 | 2013/01/23 | 45,500 | 46 |
| 4 | 2013/01/26 | 49,500 | 50 |
| 5 | 2013/01/27 | 49,000 | 50 |
| 6 | 2013/01/28 | 2,000 | 2 |
| الاجملي | | 204,500 | 208 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 7 | 2013/01/20 | 2,313,500 | 2,352 |
| 8 | 2013/01/21 | 35,213,500 | 35,898 |
| 9 | 2013/01/22 | 36,862,000 | 37,542 |
| 10 | 2013/01/23 | 27,596,000 | 27,996 |
| 11 | 2013/01/24 | 6,723,500 | 6,778 |
| 12 | 2013/01/25 | 1,629,000 | 1,629 |
| 13 | 2013/01/26 | 11,840,000 | 12,054 |
| 14 | 2013/01/27 | 18,704,500 | 18,833 |
| 15 | 2013/01/28 | 12,559,500 | 12,769 |
| الاجملي | | 153,541,500 | 155,951 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 31 | 2013/01/28 | 1,507,000 | 1,511 |
| الاجملي | | 12,504,500 | 12,665 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 75 | 2013/01/20 | 8,888,500 | 9,135 |
| 76 | 2013/01/21 | 72,909,000 | 74,232 |
| 77 | 2013/01/22 | 43,816,000 | 44,234 |
| 78 | 2013/01/23 | 41,976,500 | 42,723 |
| 79 | 2013/01/24 | 4,819,500 | 4,868 |
| 80 | 2013/01/25 | 639,000 | 639 |
| 81 | 2013/01/26 | 16,736,000 | 16,796 |
| 82 | 2013/01/27 | 19,633,500 | 19,833 |
| 83 | 2013/01/28 | 10,072,500 | 10,102 |
| الاجملي | | 218,300,000 | 221,561 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 84 | 2013/01/20 | 393,500 | 404 |
| 85 | 2013/01/21 | 9,000 | 9 |
| 86 | 2013/01/22 | 33,000 | 34 |
| 87 | 2013/01/23 | 148,000 | 152 |
| 88 | 2013/01/26 | 5,000 | 5 |
| 89 | 2013/01/27 | 66,000 | 72 |
| 90 | 2013/01/28 | 55,000 | 55 |
| الاجملي | | 708,500 | 731 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 41 | 2013/01/21 | 19,500 | 20 |
| الاجملي | | 19,500 | 20 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 42 | 2013/01/20 | 2,000 | 2 |
| 43 | 2013/01/21 | 618,000 | 621 |
| 44 | 2013/01/22 | 103,500 | 104 |
| 45 | 2013/01/23 | 220,000 | 221 |
| 46 | 2013/01/27 | 490,500 | 495 |
| 47 | 2013/01/28 | 147,500 | 148 |
| الاجملي | | 1,581,500 | 1,591 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 48 | 2013/01/20 | 364,500 | 371 |
| 49 | 2013/01/21 | 496,000 | 518 |
| 50 | 2013/01/22 | 569,000 | 588 |
| 51 | 2013/01/23 | 358,500 | 364 |
| 52 | 2013/01/27 | 108,500 | 110 |
| الاجملي | | 1,896,500 | 1,951 |

أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2013/1/18

| | |
|------------------|-----------------------------|
| النفط / خام برنت | 111.89 دولار أمريكي للبرميل |
| الذهب | 1,684.60 دولارا / أوقية |
| الفضة | 31.93 دولارا / أوقية |
| النحاس | 8110.72 دولار أمريكي / طن |
| الألومنيوم | 2057.9 دولار أمريكي / طن |
| القمح | 290.74 دولار أمريكي للطن |
| الأرز | 334.35 دولار أمريكي للطن |
| السكر | 404.87 دولار أمريكي للطن |
| القطن الأمريكي | 1732.34 دولار أمريكي / للطن |

مؤشرات أسواق المال بتاريخ 2013/1/18

| | |
|----------------------|----------------|
| دوجونز للصناعة | 13,649.70 نقطة |
| داوجونز لقطاع النقل | 5,695.27 نقطة |
| مؤشر نيكاي | 10,913.30 نقطة |
| مؤشر فاينانشال تايمز | 6,154.41 نقطة |

مؤشرات أسواق المال للإقتصاديات الناشئة 2013/1/18

| | |
|----------------------|----------------|
| تركيا XU 100 | 85,004.87 نقطة |
| ماليزيا KLCI | 1,676.44 نقطة |
| كوريا الجنوبية KOSPI | 1,987.85 نقطة |

أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2013/1/18

| | |
|-----------------------|------------|
| دولار / اليورو | 1.33 دولار |
| دولار / جنيه إسترليني | 1.59 دولار |
| دولار / ين ياباني | 90.11 ين |

أسعار الفائدة العالمية بتاريخ 2013/1/18

| | |
|--|--------|
| سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 أشهر) | 0.07 % |
| سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 أشهر) | 0.30 % |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 489 | 2013/01/20 | 482,500 | 489 |
| 524 | 2013/01/21 | 489,000 | 524 |
| 4,136 | 2013/01/22 | 4,068,500 | 4,136 |
| 4,179 | 2013/01/23 | 4,184,500 | 4,179 |
| 243 | 2013/01/24 | 240,000 | 243 |
| 237 | 2013/01/26 | 236,500 | 237 |
| 4,548 | 2013/01/26 | 4,512,500 | 4,548 |
| 5,524 | 2013/01/27 | 5,450,000 | 5,524 |
| 8,526 | 2013/01/28 | 8,486,500 | 8,526 |
| الاجملي | | 26,138,500 | 26,707 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 1 | 2013/01/21 | 1,000 | 1 |
| 1 | 2013/01/22 | 1,000 | 1 |
| 48 | 2013/01/23 | 47,500 | 48 |
| 64 | 2013/01/24 | 64,000 | 64 |
| 103 | 2013/01/26 | 103,000 | 103 |
| 130 | 2013/01/26 | 130,000 | 130 |
| 138 | 2013/01/27 | 137,500 | 138 |
| 147 | 2013/01/28 | 147,000 | 147 |
| الاجملي | | 651,000 | 652 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 29 | 2013/01/20 | 29,000 | 29 |
| 388 | 2013/01/23 | 388,000 | 388 |
| 935 | 2013/01/26 | 935,000 | 935 |
| 2,606 | 2013/01/27 | 2,625,000 | 2,606 |
| 30 | 2013/01/28 | 30,000 | 30 |
| الاجملي | | 3,908,000 | 3,989 |

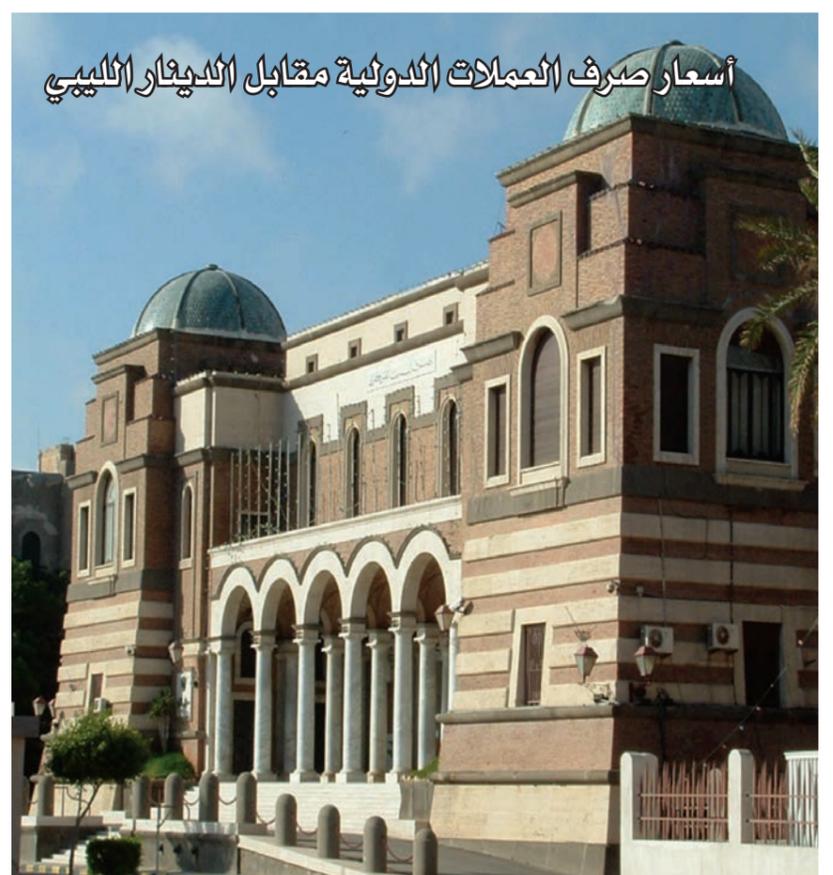
| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 75 | 2013/01/20 | 8,888,500 | 9,135 |
| 76 | 2013/01/21 | 72,909,000 | 74,232 |
| 77 | 2013/01/22 | 43,816,000 | 44,234 |
| 78 | 2013/01/23 | 41,976,500 | 42,723 |
| 79 | 2013/01/24 | 4,819,500 | 4,868 |
| 80 | 2013/01/25 | 639,000 | 639 |
| 81 | 2013/01/26 | 16,736,000 | 16,796 |
| 82 | 2013/01/27 | 19,633,500 | 19,833 |
| 83 | 2013/01/28 | 10,072,500 | 10,102 |
| الاجملي | | 218,300,000 | 221,561 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 84 | 2013/01/20 | 393,500 | 404 |
| 85 | 2013/01/21 | 9,000 | 9 |
| 86 | 2013/01/22 | 33,000 | 34 |
| 87 | 2013/01/23 | 148,000 | 152 |
| 88 | 2013/01/26 | 5,000 | 5 |
| 89 | 2013/01/27 | 66,000 | 72 |
| 90 | 2013/01/28 | 55,000 | 55 |
| الاجملي | | 708,500 | 731 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 81 | 2013/01/20 | 331,500 | 337 |
| 82 | 2013/01/21 | 29,386,000 | 29,888 |
| 83 | 2013/01/22 | 18,846,000 | 19,233 |
| 84 | 2013/01/23 | 6,936,500 | 7,019 |
| 85 | 2013/01/24 | 2,666,500 | 2,688 |
| 86 | 2013/01/26 | 2,837,500 | 2,856 |
| 87 | 2013/01/27 | 2,185,000 | 2,187 |
| 88 | 2013/01/28 | 2,084,500 | 2,116 |
| الاجملي | | 46,203,500 | 47,233 |

| م | التاريخ | اجملي الصرف | اجملي صلاحيات الاصدار |
|---------|------------|-------------|-----------------------|
| 99 | 2013/01/20 | 135,500 | 138 |
| 100 | 2013/01/21 | 1,000 | 1 |
| 101 | 2013/01/22 | 135,000 | 137 |
| 102 | 2013/01/23 | 73,500 | 74 |
| 103 | 2013/01/27 | 40,500 | 41 |
| 104 | 2013/01/28 | 82,000 | 84 |
| الاجملي | | 467,500 | 475 |

| العملة | متوسط السعر | البيع | شراء |
|--------------------|-------------|--------|--------|
| الاسترليني الجنيه | 1.9751 | 1.9801 | 1.9702 |
| اليورو | 1.6913 | 1.6955 | 1.6871 |
| الدولار الأمريكي | 1.2578 | 1.2609 | 1.2547 |
| الدولار الكندي | 1.2505 | 1.2537 | 1.2474 |
| الدولار الاسترالي | 1.3142 | 1.3175 | 1.3109 |
| الفرنك السويسري | 1.3575 | 1.3609 | 1.3541 |
| الكرونة السويدية | 0.1959 | 0.1964 | 0.1955 |
| الكرونة النرويجية | 0.2272 | 0.2278 | 0.2267 |
| الكرونة الدنماركية | 0.2267 | 0.2273 | 0.2262 |
| الين الياباني | 1.3848 | 1.3883 | 1.3813 |
| الريال السعودي | 0.3354 | 0.3362 | 0.3346 |
| الدرهم الاماراتي | 0.3424 | 0.3433 | 0.3416 |
| الدينار التونسي | 0.811 | 0.813 | 0.8089 |
| الدينار الجزائري | 0.1609 | 0.1613 | 0.1605 |
| الدرهم المغربي | 0.1511 | 0.1515 | 0.1507 |
| اوقية موريتانية | 0.4172 | 0.4182 | 0.4162 |
| فرنك افريقي | 0.257 | 0.2576 | 0.2564 |
| الروبل الروسي | 0.4172 | 0.4183 | 0.4162 |
| الليرة التركية | 0.7101 | 0.7119 | 0.7083 |
| الايوان الصيني | 0.1981 | 0.1986 | 0.1976 |



أسعار

مدير إدارة التسويق بمصرف الجمهورية «نوري ابو فليجة»

هدفتنا إرضاء الزبائن على مستوى خدمات الأفراد والشركات



أدى التطور الحضاري بالمجتمعات إلى تطور الوعي المصرفي لدى الناس وخلق كثيراً من الحاجات المالية والاقتصادية ، ما كانت لتلبى لو لم تستجب النظم المصرفية لهذه الحاجات ويحاول إشباعها بواسطة التسويق المصرفي من تطبيقات وممارسات، فهو مدين للمعطيات التي أفرزها التطور فينظم الإنتاج والاستهلاك ويمكن القول إنه لا يوجد نشاط في مثل أهمية التسويق ولا يوجد بنك يمارس نشاطه بنجاح دون وجود هذه الوظيفة التي تعتبر بمثابة الروح المبدعة ذات القوة الدافعة لتوليد الحافز على الخلق والابتكار وعلى تحسين والتطوير والامتياز..

مصرف الجمهورية أحد أهم إن لم نقل أكبر المصارف الليبية المنتشرة في مختلف ربوع هذا الوطن ، زرننا هذا المصرف وطرقنا باب مدير إدارة التسويق وتطوير المنتجات الاستاذ نوري ابو فليجة الذي رحب بنا وأجاب على استفساراتنا بكل شفافية..

■ حوار: أسامة الصادق حميدان

المصارف المحلية قادرة على المنافسة والمحافظة على نسبة الاستحواذ في السوق

إسلامية هي (فرع فسلوم بطرابلس - فرع المختار بينغازي - فرع غريان) وكذلك عن طريق النوافذ بجميع فروع المصرف.

والمصرف قام بفتح اعتمادات مستندية بالمرايحة الاستيرادية والمرايحة المحلية وقام بتمويل العديد من المشاريع إضافة إلى تمويل عمليات البيع بالتقسيط للسلع المختلفة من سيارات وأثاث وأجهزة حاسوب ، ويظهر حجم التعامل بالمعاملات الإسلامية رغبة أبناء الشعب الليبي المسلم في التعامل بالمنتجات الإسلامية والابتعاد عن الربا ، وخير دليل على ذلك عدد الحسابات والودائع بالفروع الإسلامية وارتفاع حجم المعاملات الإسلامية بجميع فروع المصرف والانخفاض المستمر في حجم التعاملات الربوية.

♦ دخول بعض المصارف الأجنبية سيساهم في منافسة بين هذه المصارف والمصارف الليبية... هل لديك خطط ورؤى استراتيجية لمواجهة هذه المنافسة في السنوات القادمة ؟

♦ الظروف الحالية التي تمر بها بلادنا الحبيبة وأثارها على جميع المكونات الاقتصادية لم تساعدنا على إعداد خطة إستراتيجية للمنافسة في السوق الليبي سواء كان منافسة المصارف الزميلة أو الأجنبية منها ، وهذا حال جميع المصارف المحلية ولكنني على يقين من أن المصارف المحلية قادرة على المنافسة والمحافظة على نسبة الاستحواذ على السوق وقادرة أيضاً على طرح منتجات وتطوير الصناعة المصرفية بالبلاد متى توفرت لها جميع الظروف وتمكين كل مصرف من تنفيذ خطته في التطوير والتطور وعدم فرض عليه أي خطة أو تقييد تحركات في هذا الاتجاه وأن يكون مصرف ليبيا المركزي دوره رقابي .

الاستفادة من هذا الانتشار في الترويج التسويقي للمصرف وتجدر الملاحظة أن عدد الفروع التي تحقق في خسائر متتالية (10 فروع) من أصل (152 فرعاً) بنهاية شهر أغسطس 2012 م وبلغت صافي خسارة الفروع المذكورة بنهاية شهر أغسطس 2012 م قيمة (637.473.000 دينار) وبلغ صافي الربح المحقق بنهاية شهر أغسطس 2012 م قيمة (133.495.789.000 دينار) ، واهتم مجلس الإدارة للمصرف والإدارة التنفيذية بالموضوع وصدرت التعليمات بدراسة أوضاع الفروع التي من المفترض أن تحقق أرباحاً للعوامل المساعدة على ذلك مثل الموقع وحجم الخصوم الإيداعية ، وحالياً إدارة التسويق وتطوير المنتجات تقوم بإعداد دراسة للضوء المذكورة والاجتماع مع مدراء الفروع وتقديمها للإدارة العليا لاتخاذ القرار المناسب .

♦ هناك رغبة كبيرة من قبل الزبائن للتعامل مع مصارف إسلامية والتخلص من الربا ويقوم مصرف الجمهورية برفع شعار المصرف الرائد في هذا المجال... هل الاكتفاء ببيع سيارات بالتقسيط فقط يعتبر زيادة في عالم الصيرفة الإسلامية؟

♦ نعم مصرف الجمهورية كان المصرف الرائد في مجال الصيرفة الإسلامية والمنتجات الإسلامية المقدمة لا تقف عند البيع بالتقسيط للسيارات وتوجد العديد من الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقوم المصرف بتقديمها والصيغ المعتمدة هي :

- المشاركة بنوعها (مشاركة متناقصة - مشاركة دائمة أو ثابتة) .

- المضاربة (مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة) .

- المرابحة (مرابحة استيرادية - مرابحة محلية) . ويقدم المصرف خدمات الصيرفة الإسلامية عن طريق ثلاثة فروع

أكبر دليل على مستوى جودة الخدمة المقدمة وإن كنا نطمح إلى تحسينها بشكل أفضل مما هي عليه الآن وهدفتنا إرضاء الزبائن سواء على مستوى خدمات الأفراد أو الشركات والمؤسسات على مستوى خدماتنا كما وتوجد بالمصرف إدارة متخصصة لمتابعة الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة وإيجاد الحلول للمشاكل والمعوقات التي تواجههم وهي إدارة الشركات الكبرى .

♦ سمعنا بأن لديكم فروعاً كثيرة تحقق خسائر سنوية... إن كان هذا صحيحاً لماذا لا يتم إغلاقها ؟

♦ في حقيقة الأمر هي فروع قليلة جدا تحقق خسائر سنوية متتالية والمصرف مؤسسة نشاطها تجاري خاضع للربح والخسارة ويقاس مدى تحقيق الأرباح من عدمها على مستوى الوحدة الاقتصادية وباعتبار أن المصرف مؤسسة من ضمن مؤسسات المجتمع وتعمل فيه فإنه تقع عليه مسؤولية اجتماعية وبالتالي المساهمة في تقديم الخدمات المصرفية في بعض المناطق من ربوع ليبيا الحبيبة ونهدف من ذلك إلى :-

- المساهمة في صرف مرتبات العاملين بالمؤسسات الحكومية في المناطق النائية والتي بها خدمات الدولة المختلفة (التعليم - الصحة - الكهرباء - صندوق التضامن - صندوق التقاعد الخ) .

- استلام حصيله إيداعات مراكز تقديم الخدمة وإحالتها إلى الإدارات العامة لتلك المراكز .

- مساعدة الدولة في إيصال المنح والمساعدات التي تقرر تقديمها لأبناء الشعب الليبي وهنا ساهم مصرفنا مساهمة فعالة في منحة الأسر الليبية بفضل الفروع المنتشرة في كافة المناطق .

- نشر الوعي المصرفي في هذه المناطق .

ستتم إعادة التسعيرة للخدمات المصرفية المقدمة وتوحيدها على مستوى المصرف .

♦ مصرف الجمهورية لا يقوم بمنح قروض عقارية وتسهيلات ائتمانية وفتح الاعتمادات تتم بطريقة صعبة ومعقدة... ألا تعتقد بأن منح الرواتب واستلام الودائع خدمات لا تلبى رغبات الزبائن وخاصة من رجال الأعمال والشركات؟

مصرف الجمهورية باعتباره مؤسسة مالية هدفها تقديم الخدمة والحصول على مقابل من هذه الخدمة وبالتالي عدم اضعاء أية فرصة استثمارية جيدة تحقق أهدافه وبالنسبة للقروض العقارية تمنح عن طريق مصرف الادخار والاستثمار العقاري حسب القرارات السابقة .

وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية يقوم المصرف بمنح التسهيلات الائتمانية بعد دراسة الطلبات المقدمة واستيفائها للشروط ومدى جدوى المشروع على مستوى الاقتصاد الوطني .

أما بخصوص عمليات التجارة الخارجية (اعتمادات مستندية - حوالات مصرفية خارجية - مستندات خارجية برسم التحصيل) فإنها تنفذ حسب مناشير وتعليمات مصرف ليبيا المركزي ولا توجد بها تعقيدات ولعل قيام العديد من المؤسسات الحكومية ورجال الأعمال بفتح حسابات من طرف مصرف الجمهورية

بتحسن الوضع

الأمني .. الخدمات المصرفية تتحسن تدريجياً

♦ هناك شكاوى مستمرة من الزبائن حول ضعف جودة الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف... أين إدارة التسويق وتطوير المنتجات من جودة هذه الخدمات وكيف تتعاملون مع هذه الشكاوى؟

♦ في البداية نرحب بكم و نثمن جهودكم المبذولة من أجل إيصال المعلومة للقارئ وأشد على أيديكم بالاستمرار بالإعلام الهادف من أجل بناء ليبيا .

قطاع المصارف أسوة ببقية القطاعات كانت سمته خلال الفترة الماضية التخلف وعدم مواكبة الصناعة المصرفية بالعالم وفرض عليه طوق في عهد الطاغية ولا يُسمح له باستحداث أية منتجات أو تطوير لفترة طويلة من الزمن وفي السنوات الأخيرة تبني مصرف ليبيا المركزي خطة لتطوير المصارف المحلية لمواكبة التطور الحاصل في الخدمات المصرفية وتم استحداث إدارة التسويق وتطوير المنتجات بمصرف الجمهورية والتي من أهم مهامها متابعة جودة الخدمات المقدمة للزبائن ومتابعة شكاواهم المقدمة مع إدارات الفروع ووضع الحلول العاجلة لها ومعظم الشكاوى المقدمة ترجع أسبابها إلى الظروف التي تمر بها بلادنا وأصبحت الخدمات المصرفية تتحسن تدريجياً بتحسين الوضع الأمني .

♦ لوحظ اختلاف تسعيرة الخدمات من فرع إلى آخر أليس هذا غريباً ؟

♦ بعد دمج مصرفي الأمة والجمهورية بمصرف واحد قمنا بإعداد تسعيرة موحدة على مستوى المصرف وتعميمها على الفروع للعمل بها ، والفروع العاملة بمنظومة فليكسكوب يتم إدخال التسعيرة بها آلياً وبالتالي لا يوجد بها أي اختلاف والفروع التي تعمل ببقية المنظومات بعضها لم يتقيد بالتسعيرة وحالياً تقوم إدارة التسويق وتطوير المنتجات بإعداد دراسة السوق وعليها

إعلان

مصرف ليبيا المركزي يشرع في قبول طلبات للحصول على إذن مزاولة أعمال الصرافة

تنفيذاً لأحكام قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (16) لسنة 2010م، بشأن القواعد المنظمة لأعمال الصرافة وتعديله .

يعتزم مصرف ليبيا المركزي البدء في قبول طلبات السادة الراغبين في الحصول على إذن لمزاولة أعمال الصرافة من خلال مكاتب أو شركات ، على أن يتم تقديم الطلبات وفقاً للنماذج المعدة في هذا الخصوص ، بموقع مصرف ليبيا المركزي ، بحيث يتم سحبها وتعبئتها وفقاً للمطلوب ، وتقديمها إلى مصرف ليبيا المركزي ، مرفقة بالمستندات المشار إليها بالنماذج ، وذلك ابتداءً من 2013/1/20م وحتى 2013/2/21م ، على أن يتم تقديم الطلبات في المواعيد المحددة بالإعلان ، ولن ينظر في الطلبات المقدمة بعد التاريخ المحدد .

♦ تقدم الطلبات مرفقة بالمستندات إلى قسم متابعة الشركات ومكاتب الصرافة بإدارة الرقابة على المصارف والنقد أو أحد فروع مصرف ليبيا المركزي بكل من (بنغازي - سرت - سيها) .

♦ يتم فرز المستندات المقدمة ، واختيار عدد محدد من المكاتب والشركات وفقاً للعدد المستهدف ، بناءً على إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي في الخصوص .

♦ تمنح الشركات التي يتم اختيارها موافقة مبدئية ، وتعطى مدة شهرين لاستكمال

المستندات المذكورة بالنماذج المخصصة ، للحصول على الموافقة النهائية بموقع مصرف ليبيا المركزي، مع ضرورة توفير المتطلبات اللازمة .

علمنا بأن الموافقة المبدئية لا تعطي الحق للشركات والمكاتب في ممارسة أعمال الصرافة ، بأي شكل من الأشكال ، قبل الحصول على الموافقة الخطية النهائية

♦ تقوم الشركات والمكاتب التي تحصلت على موافقة مبدئية ، بتقديم طلبات لغرض الحصول على الموافقة الخطية النهائية (إذن المزاولة) ، وذلك خلال فترة الشهرين المُشار إليهما أعلاه ، وفي حالة عدم قيام الشركات والمكاتب بتقديم الطلبات والمستندات المطلوبة ، وتوفير المتطلبات اللازمة (المقر - المنظومة - التجهيزات الأمنية) في الموعد المحدد ، تعتبر الموافقة المبدئية في حكم الملغاة .

♦ وبعد معايرة اللجنة المختصة لمقرات المكاتب والشركات ، ومنظوماتها ، ومدى توفر وسائل الحماية والأمان ، وفقاً لمتطلبات مصرف ليبيا المركزي ، تُمنح الشركات والمكاتب إذن المزاولة .

♦ يطلب من السادة الذين سبق وأن تقدموا بطلبات لغرض الحصول على موافقة مبدئية ، أن يتقدموا بطلبات جديدة وفق النماذج المعدة في الخصوص ، بحيث لا يعتد بالطلبات التي سبق تقديمها قبل تاريخ هذا الإعلان .



الإلكترونية وأهمية الدفع الإلكتروني والتقنيات المصرفية والتكنولوجيا الحديثة المتسارعة وتحدياتها في المرحلة المستقبلية وكذلك أشار إلى أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم مسيرة بناء الوطن، ثم جاءت كلمة السيد محمد بن يوسف مدير عام المصرف الليبي الخارجي والذي بدوره أشار إلى بعض النقاط ركزت في مجملها على أهمية التقنية وأهمية أدوات الدفع والتجارة الإلكترونية في المرحلة المقبلة والهامة..

برعاية من مصرف الجمهورية أقامت الجمعية العلمية للأعمال والتجارة الإلكترونية في الأيام الماضية بطرابلس، ندوة علمية تحت عنوان: «الدفع الإلكتروني في ليبيا» طموحات وتحديات ومستقبل مشرق «افتتحت الندوة بالذكر الحكيم والنشيد الوطني وألقيت بعض الكلمات الافتتاحية حيث كانت الكلمة الأولى باسم السيد «علي الحبري» نائب المحافظ ألقاها بالنيابة عنه السيد «مصباح العكاري» رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية والتي ركزت على أهمية الخدمات المصرفية

اختتام الندوة العلمية حول الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني

الالكترونية، كما تم اعلان تأسيس المنتدى الليبي للدفع الالكتروني. واختتمت الندوة بالتأكيد على أهمية وجود تشريعات منظمة لأدوات الدفع الإلكتروني وللمعاملات الإلكترونية، وضرورة توحيد الجهود وإيجاد حلول مشتركة لدعم وتأمين شبكة الدفع المصرفية بليبيا، وكذلك ضرورة تطوير أدوات الدفع المصرفية وتقليل الاعتماد على النقود الورقية، وتم التأكيد أيضاً على أهمية التدريب وتطوير الكادر البشري الوطني لمواجهة التحديات المستقبلية، والتأكيد على أن نجاح الدفع الإلكتروني هو نجاح لسياسة المصرف المركزي والمصارف التجارية ومشاريع أخرى كبرى وطنية مثل الحكومة الإلكترونية ومشروع شبكة التجارة الليبية والتجارة الإلكترونية ونجاح المؤسسات التي تتبنى مفهوم الإدارة الإلكترونية، وأيضاً تحقيق تقدم في خدمات التحصيل الإلكتروني والجباية للخدمات العامة بما يعكس على ازدهار التنمية الاقتصادية بصفة

وارساء اللامركزية. وقد كانت المشاركات والعروض مقدمة من كل من: السيد / د. محمد ابوسينة مدير ادارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي. السيد / أ. عمران الشائبي مدير ادارة تقنية المعلومات بمصرف ليبيا المركزي. السيد / أ. محمود الحبشي ممثلاً عن وزارة الاتصالات والمعلوماتية. السيد / أ. محمد الباني ممثلاً عن الجمعية العلمية للأعمال والتجارة الإلكترونية. السيد / أ. عبد السلام بن رمضان مساعد مدير ادارة البطاقات بمصرف الجمهورية. السيد / أ. حسام الدين الصغير ممثلاً عن شركة هاتف ليبيا. ومن جانب آخر تم على هامش الندوة تقديم الخطة الاستراتيجية للتدريب وتطوير الكادر البشري المقدم كمشروع من الجمعية العلمية للأعمال والتجارة

الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الليبي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة فيما يخص الدفع الإلكتروني. كما تمت مناقشة العديد من المحاور التي تضمنتها الندوة وأهمها: المحور الأول: التشريعات اللازمة لتنظيم السوق فيما يخص أدوات الدفع المستخدمة وغير المقننة. المحور الثاني: دور مشروع المدفوعات الوطني في تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية. المحور الثالث: شبكة الاتصال والدفع المصرفية ودور وزارة وشركات الاتصالات. المحور الرابع: استراتيجيات تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في ليبيا المستقبل. المحور الخامس: التدريب وخلق قيادات مصرفية في الدفع الإلكتروني، وكيفية سد الفراغ في نقص الكوادر البشرية المتخصصة. المحور السادس: أهمية بوابة الدفع الإلكتروني الوطنية في دعم التنمية

رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية. وكان الهدف من الندوة اجمالاً إثراء الحوار والنقاش لإيجاد آليات حول تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في ليبيا بما يخدم الوطن ويحفز المصارف على القيام بدورها لأجل الصالح العام بالاستفادة من تجارب الماضي وباستشراف المستقبل، وكان من ضمن الاهداف الرئيسية: - السعي إلى تقديم رؤية إستراتيجية متكاملة للوصول إلى خارطة طريق موحدة للنهوض وتفعيل الدفع الإلكتروني في ليبيا. - مراجعة وتقييم الوضع الراهن من الجوانب التشريعية والتنظيمية والتقنية والفنية والمالية بما يكفل استدراك تجارب الماضي وتصحيح المسار ووضع أسس تنموية سليمة. الاستفادة من الملتقى في إثراء الآراء وتبادل الخبرات والافكار للوصول الى افضل وضع ممكن بما يخدم مصالح الوطن ويوحد الجهود من قبل جميع المؤسسات ذات العلاقة. - الوقوف على مجمل التحديات

جاءت كلمة مصرف الجمهورية الراعي الرسمي للحدث ألقاها السيد احمد رجب مدير عام المصرف أشار فيها إلى أهمية عقد مثل هذه الندوات وإثراء النقاش والحوار حول القضايا الوطنية والصيرفة الإلكترونية وأنها من أولويات المصرف في المرحلة القادمة، واختتمت الكلمات بكلمة الجمعية المنظمة للندوة ألقاها السيد سالم الهوني نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية تناول فيها الشكر والشناء للمصرف المركزي ولمصرف الجمهورية «الراعي الرسمي» للندوة وتناول أيضاً أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، وبعض إنجازات الجمعية والدور الذي ستلعبه مستقبلاً في هذا المجال وتبني الجمعية لقضية الدفع الإلكتروني باعتبارها قضية وطنية وفي غاية الأهمية ويتوقف عليها مستقبل البلد. وتلا ذلك تكريم مصرف الجمهورية باعتباره «الراعي الرسمي» للندوة وتم تسليم درع وشهادة تقدير من قبل فريق الجمعية إلى السيد مصباح العكاري»

الجمعية العمومية للمصرف التجاري الوطني تعقد اجتماعها العادي السنوي

اتحاد المصارف العربية وكذلك يمثل المصارف الليبية في اتحاد المصارف المغاربية وحصول المصرف على جائزة عالميه كأفضل مصرف ليبي لسنة 2010م وصنف المصرف التجاري الوطني من ضمن أفضل ألف مصرف بالعالم، مع التميز والريادة في السوق المصرفي والنتائج المحققة لأفضل نسبة نمو بالأصول والإيرادات رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد من الفترة الاستثنائية إلى الفترة الانتقالية . ومن هنا أكدوا أن المصرف التجاري الوطني يعتبر رائد المصارف الليبية بكل المقاييس وله القدرة على لعب دور متميز وراق في تقديم الخدمات والأعمال المصرفية ومنح الأئتمانات وتمويل المشروعات والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك جدير بأن ينطلق نحو الاستثمار الداخلي والخارجي وباستطاعته المساهمة في رؤوس أموال مصارف عربية وأجنبية وشراء واستحواذ مصارف محلية وإقليمية .

أما بخصوص اعترام مصرف ليبيا المركزي التخلي عن حصته في رأس مال المصرف التجاري الوطني بالبيع ، نأمل أن يكون ذلك عن طريق طرح الحصة للاكتتاب الوطني العام بحيث يتم شراء هذه الحصة من قبل كافة شرائح المجتمع الليبي دون غيره فالمستثمر الليبي قادر على الرهان فتشجيعه ونجاحه خدمة للوطن، أو أن يتم امتلاك هذه الحصة من قبل وزارة المالية كما في كثير من دول العالم، فالمصارف الليبية تحتاج للانفتاح على العالم ورفع القيود عنها وتشجيعها لا تكبيلها وتمكين الغير من الاستحواذ عليها والاستفادة من إمكانياتها ومقدراتها كما حدث لمصرفي الصحاري والوحدة حيث فشلت تجربة تملك المستثمر الأجنبي لهما وفقاً لما يتداول في الوسط المصرفي والرأي العام للمواطنين .



والاقتصادية من خلال الائتمانات المختلفة التي يمنحها في كافة المجالات والقطاعات والمساهمة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات العامة وكذلك دوره في تقديم كافة الخدمات والأعمال المصرفية لجميع شرائح المجتمع عبر فروع ووحداته المنتشرة في جميع ربوع الوطن وخير دليل على ذلك ما قدمه المصرف من خدمات جليلة للمواطنين أثناء وبعد ثورة 17 فبراير المجيدة، أضف إلى ذلك الإمكانيات المادية والبشرية حيث يمتلك المصرف عدداً كبيراً من الكوادر المؤهلة التي تتمتع بالخبرة والكفاءة العالية القادرة على القيام بالدور المحوري في تطوير وتحديث المصرف والانتقال به من المرحلة المتواضعة إلى المرحلة الراقية والمتقدمة، كذلك السمعة الطيبة التي يتمتع بها المصرف في الداخل والخارج حيث يمثل المصرف التجاري الوطني المصارف الليبية في

ونحن نعول على التقدم والمنافسة في المستقبل بحيث تكون لليبيا مشاركات خارجية وبنوك خارجية تتيح للمصرف الوطني التجاري تحديد أفضل الخدمات للمواطن . وعقد على هامش الاجتماع حوار مفتوح بين المساهمين وموظفي المصرف وبين النائب المحافظ ورئيس مجلس إدارة المصرف ومدير عام المصرف تناولوا فيه جملة من المواضيع أهمها موضوع تنفيذ خطة إستراتيجية لتطوير المصرف بالاستعانة بالمؤسسة المصرفية العربية تمهيدا لتتويج هذا التعاون بين المؤسسة والمصرف إلى بيعه جزئياً أو كلياً وهذا ما أدى إلى استياء موظفي المصرف التجاري الوطني وعبروا عن الدور الفعال للمصرف التجاري الوطني في تحريك عجلة المال والاقتصاد الوطني ومساهمته الجديرة بالاهتمام في التنمية الاجتماعية

عقدت الجمعية العمومية الاعتيادية للمصرف التجاري الوطني بطرابلس اجتماعها العادي السنوي بحضور نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس مجلس إدارة المصرف التجاري الوطني ومدير عام المصرف التجاري الوطني ومدونب عن ديوان المحاسبة وعدد من المستثمرين بالجمعية . وجرى خلال هذا الاجتماع استعراض ومناقشة جدول الأعمال المتضمن تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف التجاري الوطني وأعماله للسنة المالية المنتهية في « 2010-12-31 » ، والاطلاع على تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين لسنة 2010 .

كما جرى خلال الاجتماع الاطلاع والمصادقة على الميزانية العمومية وحسابات الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية المنتهية في 2010-12-31 م ، واعتماد المراجع الخارجي عن السنوات 2011 حتى 2014 ، بالإضافة إلى اعتماد هيئة الرقابة الشرعية لعمل فروع الصيرفة الإسلامية بالمصرف ، ومناقشة ما يستجد من أعمال .

وأفاد السيد رئيس مجلس الإدارة بالمصرف التجاري الوطني بأنه تم التنسيق لهذا الاجتماع في إطار المصادقة على ميزانية المصرف لسنة 2010م وقال إن الجمعية العمومية اعتمدت خلال هذا الاجتماع بياناتها الختامية للمصرف، والقرارات التي اتخذها مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح على المستثمرين. وأضاف السيد «عبد الوهاب» أن قيمة الأرباح لكل مساهم تقدر بحوالي قيمة (دينار وعشرة دراهم) وتعتبر هذه القيمة عادلاً جيداً للمساهمين ويُقدر بحوالي أكثر من 10 ٪ لكل مساهم. وأوضح أنه تم توزيع (6 ملايين تمثل 10 ٪) بشكل مبدئي كما تم توزيع (48 مليوناً) كتوزيع إضافي للمساهمين، بالإضافة إلى توزيع «13 مليوناً للعاملين» بحيث كانت المساهمة الكبرى هي التي يملكها مصرف ليبيا المركزي بنسبة (70 ٪) والباقي مطروح للاكتتاب في سوق الأوراق المالية

إعادة بناء صناعة الطيران حاسمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في ليبيا

ويمكن تلخيص تاريخ الطيران في ليبيا بأهم المنعطفات، بداية من مباشرة الحكومة تأسيس شركة للخطوط الجوية الليبية، التي بدأت عملها عام 1964 تحت اسم الخطوط الجوية الليبية الملكية، وتم إعادة تسميتها بالخطوط الجوية العربية الليبية عام 1967، وكانت توفر الخدمات الدولية والمحلية من مطاري طرابلس وبنغازي، وشهدت التوسع التدريجي حتى عام 1992، عندما فرضت الأمم المتحدة عقوبات على النظام السابق في أعقاب تجسير طائرة بان أم 103 فوق بلدة لوكربي عام 1988، مما حال دون تسليم قطع غيار الطائرات، ومنع النقل الليبي من التحليق، واتجهت الخطوط الجوية العربية الليبية إلى العمليات المحلية، وفي عام 1999 تم رفع العقوبات والسماح للطيران الليبي باستئناف العمل مجدداً، بعد ذلك بعامين، وفي عام 2001 انشئت شركة طيران أخرى مملوكة للدولة، عرفت باسم شركة الخطوط الجوية الأفريقية، وتم تزويدها بأسطول صغير من الطائرات متوسطة المدى، بهدف ربط الشمال بالجنوب عبر شبكة تمتد من محطات في أفريقيا وأخرى في العواصم الأوروبية والتوقف في مطار طرابلس، وفي أواخر العام 2010 برزت تصريحات تشير إلى تبني خطط لدمج هذه الشركتين، وهناك حديث عن طلبية طائرات لتطوير أسطول الشركة الكبيرة بقيمة 4 مليارات دولار، إلا أن الإندماج لم يتحقق، وقامت الشركتان بإبرام عقود لشراء طائرات لتحديث أسطوليهما. كما تم في العقد المنصرم إحراز تقدم نحو إيجاد صناعة أكثر توسعية، فقد أعلن عن تأسيس أول شركة طيران مملوكة للقطاع الخاص، التي تأسست في أكتوبر 2000 وباشرت عملياتها في نوفمبر 2001، تحت اسم شركة البراق للنقل الجوي، وفق خطة تشغيلية تتضمن شبكة صغيرة إلى أسواق رئيسية مثل تركيا وسوريا والمغرب.



والخطوط الجوية الليبية وقعت اتفاقات سنة 2010 لاقتراض ملياراً 1.1 دولار أميركي من مجموعة من البنوك المحلية لشراء 11 طائرة من طراز إيرباص A320 و A350، وكانت قد استلمت عدة طائرات من طراز إيرباص 320 في وقت سابق، بغية استعادة القدرة على المنافسة وتحديث أسطولها الجوي. ويرى محللون أن استعادة الخدمة الجوية من أهم مراحل انعاش الاقتصاد، ويشكل استكمال المشاريع المتعلقة بقطاع الطيران بداية الطريق، وفي هذا الإطار عبر الرئيس التنفيذي لشركة تاف، مصطفى ساني سيني عن حرص إدارة الشركة على العودة إلى ليبيا واستمرار العمل في بناء مطار طرابلس الدولي، الذي وقع عقد بنائه في سبتمبر 2007، وقد منح عقد بناء محطة مطار طرابلس إلى شركة أودبريش / تافال / CCC مشتركة لبناء محطتين للركاب وملحقاتهما، ويذهب المراقبون إلى ضرورة تسريع إعادة النمو، التي تسمح لشركات الطيران الأجنبية بالعودة إلى السوق بسرعة، وإنشاء بيئة آمنة وجذابة.

تسيير رحلات إلى وجهات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وشملت الوجهات الرئيسية لندن وفرانكفورت وميلانو وروما وكيف، اسطنبول، الجزائر، الدار البيضاء، صفاقس، القاهرة، الاسكندرية، عمان، دبي، جدة ودمشق. وشبكة محلية تربط مطارات طرابلس وبنغازي، وغات، سبها، سرت، والكفر، وهون وأوباري. وكان من المتوقع دمج الشركتين أو آخر عام 2011، ولكن هذا الاتفاق تم تأجيله عدة مرات، في حين أشار وزير النقل الدكتور يوسف الوحيشي في تصريح لوكالة رويترز إلى أن دمج شركات الطيران سيستأنف في مارس 2012. وأن نجاح دمج شركات الطيران يعتمد على قدرة الحكومة على خفض التكاليف لمنافسة الناقلات الأوروبية المناظرة. كما وضعت الحكومة الجديدة آليات خلق فرص العمل في أسرع وقت ممكن، واستعادة التدفقات التجارية والشروع في مشاريع كبيرة لتطوير البنية التحتية في البلاد، ضمن أولوياتها. شركة الخطوط الجوية الأفريقية

مع مباشرة شركة الخطوط الجوية الأفريقية، واحدة من الناقلات المملوكة للدولة، عملياتها بداية شهر ديسمبر 2011 إلى عدة وجهات عالمية، بما في ذلك القاهرة وتونس واسطنبول ودبي والإسكندرية والخرطوم، ومع ذلك يسود عدم اليقين من إعادة تشغيل شبكة الطيران الممتدة إلى دول جنوب الصحراء الكبرى، ويرى الرئيس التنفيذي السابق لشركة الخطوط الجوية الأفريقية الرماح التير أن معظم الخطوط المتجهة إلى دواخل القارة الأفريقية كانت غير مربحة، باستثناء خطي (لاغوس) (أكرا)، في حين سيتم العمل على إستئناف العمليات الكاملة قريباً، ويتوقع التير أن تمر الشركة بطور صعبة بسبب الأضرار التي لحقت بأسطول الناقل، بين مارس 2011 وأغسطس 2011.

وقال التير إن التركيز على إصلاح أسطول الشركة من أولويات الخطط المدرجة في الوقت الراهن، لاسيما إثر تعرض إحدى الطائرات المملوكة للشركة من طراز إيرباص 320 لأضرار ناجمة عن حريق، فيما تضررت أربعة أخرى، ومانزال اثنين من الطائرات في حالة تسمح لها بالطيران.

وكانت الأفريقية النامية باضطراب قد وسعت نطاق شبكتها، وقبل الأشهر التي سبقت الثورة أطلقت خدمة خطوط مباشرة إلى بكين، وليون وميلانو، فيما تغطي خدماتها شبكة ثابتة نسبياً نحو وجهات في غرب أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا.

كما باشرت شركة الخطوط الجوية الليبية، الأخرى المملوكة للدولة، العمليات الدولية في 17 أكتوبر 2011 من مطار طرابلس الدولي إلى مطار القاهرة الدولي، وفي 23 نوفمبر عام 2011 استأنف مسار الناقل الدولي الثاني خدمة ثلاث مرات أسبوعياً إلى مطار مالطا الدولي باستخدام طائراتها من طراز CRJ - 900 قبل الثورة، وتعمل على

يرى الخبراء الاقتصاديين أن حركة السفر ضرورية من أجل استعادة الازدهار في القطاع الخاص، بوصفه عاملاً أساسياً في النجاح الاقتصادي المستمر. لذا من المشجع رؤية استئناف العمل في شركتي الطيران المملوكتين للدولة، وهما «الخطوط الجوية الليبية» و«الخطوط الجوية الأفريقية»، اللتان طالما استمتعنا بالسفر معهما في رحلاتي من لندن إلى طرابلس والعكس. وينصب تركيز الشركتين على ربط الشركاء الاقتصاديين والسياسيين حول البحر الأبيض المتوسط، مثل تركيا، بالشرق الأوسط وبريطانيا، وفق ما أشار إليه (جون ديفي) أستاذ إدارة الأعمال بجامعة (لندن متروبوليتان)، في مقال نشره مؤخراً عن واقع الاقتصاد الليبي، بما في ذلك قطاع الطيران. حتى قبل الضربات الجوية للناقل، وفرض عقوبات الأمم المتحدة وحظر الاتحاد الأوروبي على النظام السابق في ليبيا، عاش قطاع الطيران أملاً ضئيلاً في تحقيق تقدم ملموس وحقيقي ليبي شروط تحقيق التقدم الاقتصادي، وفق ماتذهب المؤشرات والبيانات الصادرة عن شركات الطيران العاملة في البلاد... ولكن مع استئناف عمليات شركات النقل الجوي، واطلاق المحادثات بين أكبر شركات الطيران الليبية بشأن اندماجها، وتفاؤل العاملين في مجال السياحة بارتفاع معدلات الحجوزات مستقبلاً ما يبعث على الأمل في استيفاء متطلبات أن تصبح شركات النقل الجوي الليبي من بين أقوى المنافسين في قارتي أفريقيا وأوروبا.

الاقتصاد الليبي إلى أحضان القطاع الخاص

الاقتصاد الليبي سيعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص الذي لا يتعدى حجم نشاطه حالياً نسبة 5 بالمائة من النشاط الاقتصادي مقابل 95 بالمائة للقطاع العام الذي عجز عن تقديم خدمات جيدة، وفتح باب الفساد، وأوضح بوفناس أن ليبيا لديها قدرات متميزة لتصدير الاسماك والزيوت والتمور، داعياً الشركات الأجنبية التي كانت تنفذ المشروعات إلى العودة إلى ليبيا لإستكمالها.

أكد وزير الاقتصاد مصطفى أبوفناس أن الحكومة بصدد مراجعة كل القوانين والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي، مشيراً إلى تشكيل لجان بخصوص هذا الغرض ستصدر تقريراً في القريب العاجل. وحمل أبو فناس مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد للنظام السابق، مشيراً إلى أن نسبة البطالة بين الليبيين قبل الثورة بلغت 20 بالمائة، فيما أعلن أن



المرأة اليابانية إيقونة تحفيز الاقتصاد المتعثر



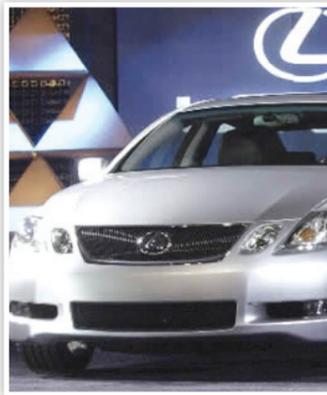
في المئة بحلول عام 2020، وسط ارتفاع قلق المحافظين، من أن تؤدي إجراءات الحكومة إلى

أعلن الحزب الحاكم في اليابان عن وضع المزيد من النساء في المناصب الرئيسية لتعزيز اقتصاد البلاد، بعد أيام فقط من تكليف الحزب سيدتين لإدارة مراكز قيادية. ويرى المحللون أن تعيين النساء في المناصب القيادية، من شأنه أن يخلق طفرة في الاقتصاد الياباني، وهذا في حد ذاته من شأنه أن يغير نموذج الاقتصاد الياباني كجزء من استراتيجية النمو التي ترمي الحكومة إلى تحقيقها. وفي إطار الإجراءات التنفيذية فقد عين (شينزو آبي)، الذي عاد إلى رئاسة الوزراء في ديسمبر الماضي، غقب فوز الحزب الديمقراطي الليبرالي في الانتخابات، (كويكي) وامرأتين أخريين في وظائف مهمة في إدارة الحزب. ووضعت اليابان من بين أهدافها طويلة المدى، تعزيز مشاركة المرأة من المناصب الإدارية في القطاعين العام والخاص ورفعها إلى أكثر من 30

تويوتا تنازل لاستعادة لقبها

تويوتا الإجمالية بنسبة 22 بالمئة عام 2012، بواقع تسعة ملايين وسبعمئة ألف مركبة على مستوى العالم.

وستعتمد زيادة مبيعات تويوتا على ارتفاع الطلب العالمي، حيث تتوقع الشركة، إنخفاضاً حاداً في معدلات الطلب المحلي على سياراتها خلال العام الجاري، وذلك بعد انتهاء المهلة الحكومية، الخاصة بدعم السيارات منخفضة الانبعاثات في شهر سبتمبر المقبل. الشركة اليابانية كانت قد فازت بتاج أكبر صانع وبنائع سيارات في العالم لثلاث سنوات متتالية منذ عام 2008 حتى عام 2010، إلى أن خسرت الترتيب الأول عام 2011 لحساب شركة جنرال موتورز الأمريكية، في حين حلت فولكس فاغن الألمانية ثانية، لتصبح تويوتا في المركز الثالث.



تسع حقائق حول الأضرار الناجمة عن تغير المناخ

كشفت الاقتصادية (جوزيف ستيجليتز) عن دراسة أعدها مؤخراً حول تأثيرات التغير المناخي على الاقتصاد الأمريكي، واصفاً الظاهرة بالقضية الأهم التي تواجه الاقتصاد الأمريكي اليوم، عقب ملامسة الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية حاجز الـ 1.60 تريليون دولار في الفترة الممتدة من عام 1980 حتى عام 2011. ولكن كيف ستؤثر هذه الظاهرة على الاقتصاد الأمريكي؟ بعض الإحصاءات حول تأثير تغير المناخ على اقتصاد الولايات المتحدة، جمعت من منظمات غير حكومية ترصد الظاهرة وتداعياتها، تشير إلى ارتفاع تكلفة قيمة وحجم الأضرار الناجمة عن تغير المناخ على لاسر الأمريكية من 1250 دولار في السنة بحلول عام 2020، إلى 1800 دولار سنوياً بحلول عام 2040، مع توقعات بأن تقفز إلى 2750 دولار في السنة بحلول عام 2080. وتبعاً لذلك فإن تغير المناخ سوف يكلف الاقتصاد الأمريكي 3.8 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020، وأن تصل التكلفة إلى 6.5 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2040، ونحو 12.9 مليار دولار بحلول عام 2080. ويتوقع (ستيجليتز) أن تكلف تأثيرات التغيرات المناخية نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الـ 20 المقبلة بسبب تغير المناخ، فيما باتت الأرقام تدعو إلى تنامي قلق الاقتصاديين، لاسيما مع ارتفاع حجم الأضرار الناجمة عن هذه الظاهرة على الاقتصاد العالمي إلى 1.2 تريليون دولار كل عام، وفقاً لدراسة حديثة، كما تشير التوقعات إلى تضاعف تكاليف الأضرار المتصلة بارتفاع درجات الحرارة والثلوج الكربوني إلى 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030.

وعلى جانب آخر تصدر التغير المناخي، قائمة أسباب الوفيات البشرية، فقد أثبتت الإحصائيات أن التغير المناخي مسؤول عن وفاة 5 ملايين شخص كل عام، مسجلاً بذلك أنه السبب الرئيسي للوفاة عالمياً. كما انخفضت إيرادات قطاع صناعة الأخشاب في الولايات المتحدة الأمريكية من 1 مليار دولار إلى 2 مليار دولار سنوياً، جراء زيادة انتشار الآفات، وارتفاع معدلات تباطؤ نمو لأشجار وانتشار حرائق الغابات، مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات.

ويخشى (ستيجليتز) من ارتفاع عدد الأعاصير التي تضرب سواحل الولايات المتحدة، وتضاعف حدتها، على غرار إعاصير «ساندي»، «ارين»، «كاترينا»، الأكثر ضرراً، والأشد فتكاً، والتي ناهزت أضرارها الاقتصادية نحو 75 مليار دولار، في الفترة ما بين 2005 إلى العام الماضي 2012.

إثر أعمال ترميم وصون بفرق محلية

لوحة المجالد تنال إعجاب العالم... وتزين متحف الفسيفساء بمدينة لبة



(لونا) ينال لقب أفضل موتيل 2012

منتج Luna2 (موتيل مثالي) لفضاء أوقات من البهجة، وفرص الاستجمام وسط أجواء بعيدة عن صخب وضجيج التجمعات السكانية، فقد أبدى المصممون اهتماماً كبيراً باختيار الديكورات الحديثة الداخلية، في تناغم مع الأثاث البسيط، كما استغل المهندس المعماري (ديفيد فاهل) التضاريس المحيطة، وأجواء شواطئ جزيرة بالي الأندونيسية، ودمجها ضمن التصميم العام للمنتج، في أشكال مريحة وغاية في البساطة، مامح المكان خصوصية، ورواده فرص الاستمتاع بالطبيعة من داخل الغرف التي لاتحجب جدرانها الزجاجية الاطلاع على المناظر الطبيعية.

كما زودت الممرات وفضاء المنتج ومداخله بالمدرجات بين برك المياه، وأحواض السباحة، ولتوفير الخصوصية للغرف، فقد جرى توزيعها على مسافات متباعدة، وتجهيزها بكامل متطلبات الترفيه والإقامة، بما في ذلك مساح خاصة، كما روعي في تصميم المنتج مزج النماذج الأوروبية في فن العمارة، مع إلهام الهندسة المعمارية الأندونيسية، وتوظيفها ضمن ما يعرف في مصطلحات عالم الفنادق بالموتيلات التي يقصدها المسافرون على الطرقات طلباً للاسترخاء والنوم، وتوفير حركية واستقلالية مستمدة من إمكانية الوصول والخروج إلى الغرف من خارج المبنى، حيث تفتح جميعها على مرآب السيارات أو الطريق، والوصول إلى الغرف عبر السير وسط الممرات الداخلية.



بروكسل .. تجول وتذوق الأطباق التقليدية

التمتع بتذوق الأكلات الكلاسيكية من القائمة الطويلة للمطبخ البلجيكي، بتجربة حسية على متن الحافلات في العاصمة بروكسل، ضمن برامج سياحية أسدل الستار عنه مطلع العام الجاري، تحت مسمى (Brusselicious 201).

مدراء مؤسسة (فيست بروكسل) وشركائها (إلكترولوكس)، أصحاب الفكرة، يقولون أن التجربة كما يوحي اسمها، تعني (تجربة ترام)، بغية تذوق الطعام التقليدي، والتجول بين المعالم السياحية التي لا مثيل لها في أي مكان في العالم، وقد طلب من كبار الطهاة إعداد قائمة بالأطباق البلجيكية التقليدية، مع التركيز على جودة عالية ومكونات المنتجات المحلية الموسمية، لإضفاء بعد أكثر إنسانية على الجولات السياحية.

وكانت انطباعات السياح ممن قاموا بالتجربة، أنهم تمتعوا بتناول الأطباق الكلاسيكية البلجيكية، التي جرى إعدادها من قبل كبار الطهاة، داخل سيارة مع ديكور أنيق وعصري، والتمتع بمشاهدة المناطق الأكثر جاذبية في المدينة.

وتجارباً مع هذه المبادرة الفريدة من نوعها، من فن الطهو، قدمت شركة النقل العام في بروكسل من دون أي تردد مركبات الترام لاستخدامها في هذه الفكرة، وتم إطلاق أول رحلة في مطعم متنقل بين أروقة متزه Cinquantenaire، البالغة مساحته نحو 30 هكتاراً في ضواحي العاصمة بروكسل.

الرياضيين ويقف قبالتهم ثلاثة من المراقبين المعنيين بتحديد نتائج المصارعة، ومنظر آخر نادر جداً لمجموعة من الرجال في داخل قفص كبير يتعرضون لهجوم الحيوانات المفترسة وهم محكومون بالإعدام.

ووصف خبراء فن الفسيفساء، بما في ذلك عالم الآثار البريطاني (د. مارك ميروني) (بالرائعة العالمية)، لماتحمله من بريق في الألوان والبريق والصفاء، ودقة في تفاصيل أوضاع الأجسام، والطلال بصورة منقطعة النظير.

من جانبه خلص الدكتور يوسف الختالي المتخصص في الفن، وأحد أبرز المهتمين بالآثار وتاريخ الحضارات في ليبيا، إلى نتائج مفادها (لقد ارتقت هذه النادرة إلى مستوى تصوير التعبير عن الفزع في وجه المجالد الجالس إلى حد لا يصل إليه إلا اللوحات الزيتية والصور الفوتوغرافية)، ويضيف الختالي أن بريق وشفاء حجر فسيفساء لوحة المجالد السريع، بلغ إبراز لمعان جلد المتصارعين الناجم عن العرق وربما حتى الزيت، فمن المعروف أنهم يقومون بطلي أجسادهم بالزيت ليساعدهم من الإفلات بسهولة من قبضات بعضهم البعض، بل إن بريق القطع الصغيرة للفسيفساء المستعملة في الشعر والملابس والخوذات والدرع تدل على أنها من الأحجار الثمينة والزجاج، في حين أنجز تصوير أجسام المجالدين بطريقة بارعة في التشريح والنسب بشكل واقعي شبه العلماء بفن عصر النهضة حيث يعلق العالم البريطاني د. ميروني بإعجاب: إننا من الطبيعي أن نرى تأثير فنان عصر النهضة في أوروبا بالفن الروماني الكلاسيكي ولكن من الغريب أن نرى قطعة فنية من العصر الروماني تنتمي لعصر النهضة).

وأنجز الفريق الأثري المكون من البرفيسور عادل التركي، والدكتور جابر معتوق، والبرفيسور (لويزا موسو)، عملية ترميم اللوحة، وفق أسس ومعايير علمية حديثة، شملت إعادة تأطيرها بمواد توفر شروط ضمان صونها وحفظها، وجرى نقلها مؤخراً إلى داخل مبنى مخصص، وتجهيزها للعرض ضمن معروضات متحف الفسيفساء بمدينة لبة الأثرية.

حازت لوحة فسيفساء المجالد الجريح، المكتشفة بفيلا وادي لبة استحسان المشاركين في مؤتمر جمعية المعهد الدولي لدراسة الفسيفساء القديمة، الذي أقيم في مدينة فينيسيا الإيطالية، بمشاركة نخبة من علماء وخبراء الآثار الدوليين، المهتمين بفن الفسيفساء الرومانية.

وقدم الفريق الأثري الليبي المتألف من البرفيسور عادل التركي، وخبير الترميم بمراقبة آثار لبة الدكتور جابر معتوق، وعالمة الآثار الإيطالية البرفيسور (لويزا موسو)، أستاذة علم الآثار بجامعة روما الثالثة، شروحاً عن رحلة أرضية الفسيفساء التي يرفق تاريخها إلى القرن الثاني للميلاد، منذ اكتشافها عام 2000 في فيلا رومانية أعالي وادي لبة، بمنطقة سوق الخميس على يد الدكتور (مارليس ويندوسكي - جامعة هامبورغ)، وعملية استخراجها بإشراف العالم الألماني (هلموت زيجرت - جامعة هامبورغ) وبمساعدة عالم الآثار الليبي الأستاذ عبد السلام الكواش عام 2003، إلى مرحلة ترميمها وعرضها على واجهة متحف الفسيفساء بمدينة لبة، تحت سطوة العوامل الجوية، بطريقة لاتلحق ببقيتها الفنية.

ووصف خبير علم المواد الليبي البرفيسور عادل التركي الذي أشرف على أعمال ترميم ونقل اللوحة بأنها واحدة من أروع أعمال الفسيفساء على مستوى العالم، وأنجزت تفاصيلها بواقعية وحوية منقطعة النظير، لاسيما مشهد المجالد الجريح، الذي يظهر مجالدين أحدهما على يمين الجدارية قد سقط صريعاً، مضرجاً بدمائه، فيما يجلس خصمه، منهكاً ومتعباً، واضعاً يده اليسرى الماسكة بالسيف فوق ركبته اليسرى المجروحة والتي تلفها ضمادة وهي مثنية بوضع عمودي على الأرض، فيما تبدو الجروح على جسده بوضوح وترسم على وجهه أمارات الهلع والرعب.

وكانت لوحة الفسيفساء التي تهاز مساحتها 825 متر مربع، تغطي أرضية الحمامات الباردة، مقسمة إلى خمس قطع، تحمل تفاصيل مباريات المجالدين، وصراعهم مع الحيوانات المفترسة، فهناك بالإضافة إلى مناظر المجالدين، مناظر أخرى للمصارعة بين مجموعة من



مواقع رصد و مراقبة الطيور المهاجرة في ليبيا

السنية في فصلي الخريف والربيع من كل عام. وتشاهد الطيور في شهور أبريل ومايو أثناء الهجرة من الجنوب إلى الشمال ما يعرف بالهجرة الربيعية، وأغسطس، وسبتمبر وأكتوبر في الهجرة الخريفية من الشمال إلى الجنوب. ومن بين المواقع المناسبة لرصد ومراقبة الطيور أثناء مواسم هجرتها، منطقة أو الناموس الواقعة وسط الصحراء على الخارطة، وصولاً إلى المسطحات المائية المطلة على طول الساحل الليبي، مثل بحيرة تاورغاء، والسدود المائية بمناطق الساحل الغربي، والأحراش والغابات والوديان بمنطقة الجبل الأخضر شرقاً، والبحيرات المنتشرة على تخوم بحر الرمال بالمنطقة الشرقية، فضلاً عن جزيرة فروة بالقرب من مدينة زوارة في الغرب، البالغة مساحتها نحو 13 كيلومتراً مربعاً، إضافة إلى محيط سيختي بوكماش، والسيخات المجاورة، وسبخة تاورغاء، وسبخ أم العظام، وقصر أحمد شرق مدينة مصراتة، ومحمية الهيثة شرق تاورغاء، ووادي كعام. تعد منطقة تغذية وموائل للطيور المهاجرة.

السنية بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها، وخلال فترة الهجرة العكسية، طائر البومة النسارية، وعصفور الصحراء والبيط، والباشاروش، والسنونو واليمام، والإوز، وأنواع مختلفة من رتبة اللقالق، والغطاس المتوج، والغطاس الأحمر العنق، وأسود العنق، والبجع، وغراب الماء، ومالك الحزين (البلسون)، وطيور من رتبة النحاميات، والحدأة السوداء، وحوام النحل، ومزرة الدجاج، وصقر الشاهين، وطيور القطة المهاجرة، وغيرها الكثير من الأنواع. ونظراً لتوافر عدة شروط طبيعية وبيئية لتوقف واستراحة الطيور المهاجرة في عدد من النقاط الجغرافية في ليبيا، خصوصاً مع طول مسافة الشواطئ الممتدة على الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط التي تعتبر من أفضل المعابر للطيور، فضلاً عن وجود المسطحات المائية، وعدد من الجزر الصغيرة المنتشرة على طول الساحل، إضافة إلى البحيرات الصحراوية، التي تشكل نقاط استراحة أو توقف مناسبة وملذات مؤقتة لأعداد كبيرة من أصناف الطيور المهاجرة أثناء رحلة هجرتها

تشهد الأراضي خلال فصلي الربيع والخريف، موسم وصول الطيور المهاجرة التي تختار ليبيا نقطة توقف واستراحة، نظراً لماتمتع به أراضيها من خصائص تتميز بانتشار البيئات المتنوعة، والتضاريس المتباينة، التي توفر موائل مناسبة للإقامة المؤقتة، جنباً إلى جنب مع الموقع الجغرافي الواقع بين حوض البحر المتوسط والصحراء، ما أدى إلى قضاء أعداد كبيرة من الطيور فترات الشتاء أو الصيف في بعض المناطق، مثل وادي الكوف، وعلى طول الشواطئ، وعلى حواف السبخ والبيحيرات والبرك المائية، والمسطحات المائية في الصحراء.

وتكشف التقارير العلمية والدراسات الميدانية عن وجود أنواع مختلفة من الطيور المهاجرة في ليبيا، تصل إلى 40 ألف طائر مائي، تنتمي إلى 55 نوعاً من الطيور المائية، و 65 رتبة وفصيلة من الطيور غير المائية، ليصل إجمالي أصناف الطيور التي سجل وجودها أكثر 120 نوعاً من بينها ثلاثة أصناف مهددة بخطر الانقراض. ومن بين الأنواع التي تم رصدها أثناء موسمي الهجرات

والغرب، وتنتشر حولها سلاسل الكثبان الرملية الصغيرة، ومجموعة فور منها القورالصب، ومنقار الملح، ومنقار غرتسياني، الذي اتخذ غرتسياني مكاناً لمراقبة سير المعركة وتوجيه قواته، كما توجد بالحطبة مجموعة من العيون والآبار منها عين الأعيك، وعين أبو لعج، وبئر كم الرعوي، وتكتسي أرض المكان بغطاء نباتي من أشجار الأثل، والضمران، والفرس، ولقطف، والغردق.

وتحتفظ القلعة بتفاصيلها المعمارية المتألفة من مدخل يفضي إلى ساحة كبيرة، أقيمت حولها عدة غرف، وأجنحة واسعة لإقامة الجنود والعاكر، يلفها سور خارجي مشيد بالحجارة والصخور، وعلى أركانه أبراج مراقبة دائرية الشكل، وعلى الجدار فتحات للمراقبة، وإطلاق النيران، وتحيط بالسور الأسلاك الشائكة التي أقيمت لمنع تسلق القلعة.

ويشكل التنقل عبر الطريق الرابط بين زلة وحطية تاقرفت متعة في حد ذاته، عبر صور متباينة التفاصيل والمعالم من جماليات طبيعة الصحراء، وتتناثر على جنباتها آثار القلاع والأبراج والأودية والمرتمعات والوحات والحطايا، من بينها جبال السوداية، وحطية (ترزه)، (و حطية مديون) (وواحة (أم الغزلان).



حطية تاقرفت

نصف دائرة لمشاغلة مقدمة القوات الإيطالية، ونجحت في إفشال محاولة غرتسياني للحاق بالنجوع المنسحبة. ومن شواهد تلك المعركة القلعة الإيطالية المشيدة فوق هضبة صخرية على مسافة 75 كم شمال شرق مدينة زلة، وسط منخفض يعرف بـ (حطية تاقرفت)، تتخلله الأودية مثل وادي القطابة، و الرتمة، وحليق الذئب، وكم الرعوية. يطل المبنى على مناظر طبيعية صحراوية خلابة، حيث تحيط بالمنخفض سلسلة مرتفعات من الشمال والجنوب

انتهى بانسحاب المجاهدين، بسبب كثافة نيران المدفعية وسيطرة الإيطاليين على الآبار المائية، وبعد أن كبدا القوات الإيطالية خسائر فادحة، انسحب المجاهدون نحو جبال الهاروج جنوباً، ولعبت النساء دوراً بارزاً وفعالاً في إخلاء النجوع وترتيب عملية الانسحاب وإنقاذ الجرحى، حتى لا يقع أحد منهم أسيراً في يد القوات الإيطالية. استخدم المجاهدون نوعاً من التكتيك الحربي لتغطية انسحابهم من حطية تاقرفت عرف بعملية (الشوطة). حيث تقدم قسم من المجاهدين على هيئة

فوق تلة صخرية، وسط فضاء حطية تاقرفت تبرز قلعة محصنة، تعود إلى فترة معارك المقاومة الليبية للاحتلال الإيطالي، فقد دارت في المكان معركة شهيرة يوم 25 فبراير 1928 بين المجاهدين الليبيين وقوات إيطالية بقيادة (قرانسياني)، لاستكمال احتلال واحات الحفرة ومحاولها من أرض، ومطاردة المجاهدين المتحصنين بالصحراء، وتوجه طابور من زلة شمالاً نحو منطقة النوفلية، مع تحرك القوات الإيطالية بقيادة الكولونيل ماريوتي من النوفلية نحو الجنوب تحركاً متزامناً مع حركة قوات غرتسياني، وكان الهدف من هذا التحرك محاصرة قوات المجاهدين المتحصنة في المرتفعات الواقعة بين واحة زلة، ومنطقة حيفة.

وتجمع (335) من المجاهدين من القبائل التي تقيم حول آبار تاقرفت، متحصنين بالمرتفعات، حيث تركزت خطتهم الدفاعية في السيطرة الكاملة على المواقع المتحكمة في أرض المعركة من حيث المرتفعات ومصادر المياه، أما الإيطاليون البالغ عدد قواتهم 4 آلاف جندي، فقد أقاموا خطتهم على المباغتة والمفاجأة.

وتلاقي الفريقان في منخفض تاقرفت، ودارت رحى معركة ضارية طيلة يوم كامل،

استعدادا للاحتفالية "بنغازي عاصمة الثقافة الليبية 2013": وزارة الثقافة تحدد موعد انطلاق الحدث

خلص اجتماع وزير الثقافة والمجتمع المدني، المنعقد بمقر مجلس الثقافة العام بمدينة بنغازي، بحضور رئيس مكتب الثقافة في بنغازي، محمد المسلاتي، ورئيس اللجنة العليا لـ "بنغازي عاصمة الثقافة الليبية 2013". إلى أهمية منح اللجنة العليا للاحتفالية كامل الصلاحيات في وضع خططها وبرامجها لتنفيذ هذا العمل، وتخصيص ميزانية كاملة لهذه التظاهرة.

وتم الاتفاق خلال الاجتماع على أن يكون موعد حفل افتتاح هذه التظاهرة في الثامن والعشرين من شهر فبراير المقبل، وأن يشتمل الحفل على عروض للكشاف والمسرحيين ومؤسسات المجتمع المدني والنشاط المدرسي، وذلك بمشاركة جميع شرائح المجتمع ورواد الثقافة في ليبيا بصفة عامة وبنغازي بصفة خاصة.

كما سيشتمل حفل الافتتاح على، بانوراما وعروض وأشرطة وثائقية عن تاريخ بنغازي وتاريخ الثقافة في ليبيا بشكل عام، إضافة إلى عروض فنية راقصة لفرق الفنون الشعبية والتراث والمقتنيات القصة والشعر، والعديد من المناشط الثقافية التي تشكل الثقافة الليبية بشكل عام.

وأفاد رئيس اللجنة العليا للاحتفالية في تصريحه "لوكالة الأنباء الليبية" أن اللجنة قامت بتقسيم البرنامج الثقافي العام لهذه الاحتفالية إلى أربع فترات، بحيث تكون فترة خاصة بالفترة الثالثة خاصة بالفنون بشكل عام والفترة الرابعة خاصة بالمسرح، على أن يتخلل هذه الفترات العديد من المناشط كالتدوات والأمسيات القصصية والشعرية لإتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة في هذه التظاهرة.



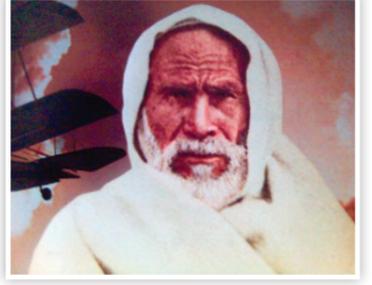
الانجاز التي تم الوصول إليها في مرحلة ما قبل ثورة 17 فبراير. وأعرب مدير الشركة عن استعداده للبدء في استكمال المشروعات وتسليمها في فترة قصيرة حيث أكد أن نسبة المنجز منه حوالي 77٪.

منظمة فال للتربية البشرية تمنح الكتابة نادرة العويتي جائزة الإبداع في حفل تكريمي بدار الفقيه حسن بمدينة طرابلس الغرب.

مكتب الثقافة بطرابلس يعقد الاجتماع الدوري الأول لمدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بالمكتب للعام 2013، تناول خلاله النقاط الأساسية المتعلقة بسير العمل داخل المكتب والوحدات الإدارية والفنية التابعة له وتقييم أداء الفترة الماضية والخطة المستقبلية للمكتب.

بناء متحف لجهاد الليبيين بسلق

من المؤمل أن يشرع مكتب التخطيط والمشروعات بالمنطقة الشرقية في بناء متحف خاص بمقتنيات الجهاد الليبي بضريح شيخ الشهداء عمر المختار بمنطقة سلق على مساحة تبلغ 55 هكتارا، وكذلك إنشاء منارة لتحفيز القرآن الكريم.. تأتي هذه المبادرة بناءً على تعليمات وزير الثقافة والمجتمع المدني السيد حبيب الأمين الذي زار مؤخرا عدداً من المرافق الثقافية بالمنطقة..



لمراسم الافتتاح، وطريقة تفعيل الفرق الفنية المشاركة، كما وضعت اللجنة آلية عمل للجان الفرعية المشرفة على الأنشطة، بالإضافة إلى تنظيم الإجراءات الإدارية والمالية لتسيير وتسهيل المهام المناطة بها.



انطلاق الدورة الأولى لمهرجان مصراتة للشعر الفصح بالمدينة، تحت شعار (رحابة الفكر وجماليات الإيقاع) بمشاركة نخبة من شعراء ليبيا بأجيال مختلفة الأعمار ومختلف الأنماط الشعرية. وتم ضمن فعاليات الافتتاح تكريم ضيفي الشرف للمهرجان "الشاعر عبدالمولى الينغادي، والشاعر راشد الزبير السنوسي".

التقى وزير الثقافة السيد حبيب الأمين بمدير شركة أستوديو ايطاليا المنفذة لمشروع ترميم وتأهيل المتحف الإسلامي بمدينة طرابلس، وقد تناول اللقاء ظروف المشروع ونسبة

مجلس الوزراء يوافق في اجتماعه العادي الأول على المقترح المقدم من وزارة الثقافة والمجتمع المدني، بشأن تخصيص مبلغ 5 ملايين دينار لمشروع بنغازي عاصمة الثقافة الليبية الذي أعلنته وزارة الثقافة والمجتمع المدني في احتفال أقيم في قصر المنار بوسط المدينة في السادس والعشرين من سبتمبر من العام الماضي. ويأتي هذا المشروع ضمن جهود الوزارة، لدفع الحركة الثقافية والفنية، وتكوين بنى ثقافية تحتية في مختلف المدن الليبية.

اللجنة العليا للمشاركة الليبية في معرض القاهرة الدولي للكتاب بدورته الرابعة والأربعين ناقشت جملة من التفاصيل تخص العروض المرئية المصاحبة للمعرض، وكذلك العروض التراثية والمتمثلة في معرض المقتنيات الشعبية، حيث تم اعتماد العروض العينية لبعض المقتنيات، كالألبسة والحلي، وناقشت أيضا موضوع التغطية الإعلامية

لمعرفة فترة من أهم فترات التاريخ الليبي

معجم معارك الجهاد في ليبيا « للمؤرخ خليفة التليسي

نظرة في كتاب



أمر واضح في دلالاته الحربية باعتبار الأهمية التي تمثلها السيطرة على مصادر المياه في الحرب أو التحكم في الممرات أثناء احتدام المعارك وما تمثله هذه التضاريس والمباني من رافد نفسي للمجاهدين. لا نستطيع القول إن هذا الكتاب قد شمل تلك الفترة المهمة من التاريخ الليبي بكافة تفاصيلها ومن جميع جوانبه كونه أمر يصعب تحقيقه لتلك الفترة الخصبه بالمعلومات للمؤرخين والكتاب عامة، وأنه لم يخل من النواقص والعيوب، ولكن القارئ سيلاحظ ذلك المجهود المضمّن من البحث والاستقصاء والتلخيص والتحقيق والترتيب للمؤلف ما بين سطور هذا الكتاب الذي أخذ من الكاتب والمؤلف الليبي فترة في حساب الزمن قدرها خمسة سنوات.

إن الهدف من الكتاب كما يقول كاتبه هو إتاحة المجال وتعبيد الطريق لكتب أوفى وأكمل تحيط بالموضوع من جميع جوانبه وتستوفي حقه وإعطاء المعلومة ولو القليل منها للقارئ الليبي العادي الذي يسعى لمعرفة فترة كانت من أهم فترات التاريخ الليبي في المعجم.

ومن أشهرها تلك التي جرت في المرحلة الأخيرة التي سماها الإيطاليون بمرحلة الاسترداد. وتختلف أسماء المعارك بين المصادر الوطنية والأجنبية وهو أمر نبه إليه الكاتب قدر الإمكان، فالقروايات مثلا تعرف في المصادر الإيطالية باسم معركة قصر أبي هادي، ومعركة سواني عبد الغني أو معركة النخلتين ببغازي تعرف لدى المصادر الوطنية باسم الهواري كما ورد في الكتاب وهذا اختلاف لا يغير شيئا من حقيقة المعارك وتاريخها ولا يتصل إلا بمعارك محدودة أما أغلبها فتفتق تسمية مواقعها لدى الطرفين.

إن الاعتماد على المصادر الأجنبية في هذه الوقائع التاريخية التي يفترض أنها معادية وتوسع للتقليل من شأن الجهاد الذي كان ضدها بطبيعة الحال يجعل أمر هذه المعارك بعيداً التهويل والمبالغة ويؤضي عليها صفة الواقعية والحياد قدر الإمكان.

والجدير بالملاحظة أن ما سيلاحظه القارئ في هذا الكتاب أن المؤلف قد ركز في هذا العمل على المعارك والوقائع الحربية ولم ينصرف إلى سرد الزعامات والشخصيات التي لو وجدت لأضفت صبغة السير الذاتية على هذا المعجم التاريخي، والملاحظ من خلال مجريات السرد في هذا المعجم أن أغلب المعارك دارت حول الأودية والآبار والقصور والأولياء وذلك

الناشئة الصاعدة سوى صورة ضبابية غائمة موشحة بالخطابية ومملوءة بسحر الكلمات عن هذا الجهاد الطويل، ثم ألتفت إلى المصادر الإيطالية فأجدها قد وثقت لحرورها في ليبيا وسجلتها تسجيلاً تاريخياً يعتمد أسلوب المعاجم والموسوعات أو التسلسل والتتابع الزمني أو العرض والسرد التاريخي العام. يضم هذا الكتاب الذي نصح فيه الكاتب نهج المعجم المرتب ترتيباً أبجدياً للمدن الليبية أغلب أو كل ما وقع حصره وتسجيله من المعارك والوقائع الحربية من بداية الغزو الإيطالي 1911م حتى نهاية المقاومة سنة 1931م، وحرص المؤلف على إيراد كافة المعارك والوقائع التي تم رصدها رغم تفاوتها من حيث الأهمية والضخامة كما هو الأمر لأي عمل حربي على أنه من الواضح أن أغلب المعارك الكبرى هي التي جرت في المرحلة الأولى من الغزو بطرابلس وسائر المدن الساحلية ثم تابعت بعد ذلك المعارك واختلقت من حيث المستوى. ولعل من أبرز هذه المعارك التي وقعت بجبهة درنة والجبل الأخضر بعد إبرام الصلح، ثم المعارك التي جرت ضد حملة «مياني» على فزان وقيام الثورة في الجنوب ضد الإيطاليين ونشوب معركة وادي مرسيت ومعركة القروايات التي نراها من أعظم المعارك من حيث النتائج التاريخية التي ترتبت عليها، ثم المعارك التالية في طرابلس الغرب وبرقة

في محاولة لتجسير الهوة بين الشباب والكتاب ولكونه خير جليس في الزمان، وضعت هذه الفقرة في صفحات هذه الصحيفة لتكون نافذة تطل على القارئ وتعطي فكرة عن عدد من الكتب تشويقاً لقراءتها وتمهيداً لاقتنائها، وفي هذا اخترنا لكم كتاب «معجم معارك الجهاد في ليبيا» للمؤرخ والكاتب الليبي خليفة التليسي وهو كتاب قيم ولكنه ومثل سائر الكتب التاريخية القيمة التي هُتمت وتركت ليمأها الغبار في المكاتب بعيداً عن القراء والعامه من الناس، يتحدث الكاتب في هذا الكتاب الذي تم نشره عن طريق الدار العربية للكتاب عن معارك الجهاد الليبي ضد الاستعمار الإيطالي في الفترة بين 1911 إلى 1931 من قبل هذا المؤرخ الفذ الذي توثقت صلته بالمراجع الإيطالية التي تناولت بالبحث والدراسة تاريخ الاستعمار الإيطالي في ليبيا.. وكون فكرة عامة عن هذا التاريخ بعد أن أتاحت له دراسة وقراءة العديد من المراجع والمصادر الهامة في هذا الميدان الوعر.

وعن سبب تأليفه هذا الكتاب.. يقول المؤلف التليسي: إن ما شغلني وهو يتابع الأعمال العلمية للإيطاليين أنهم قد فصلوا في كل شيء ودرسوا كل شيء وأرخوا لكل شيء وتابعوا الأحداث والوقائع متابعين تامين. ويكمل «كان أشد ما ألمني ألا أجد لدى الكثير من الشباب والأجيال



سيدة اللحظة

سارة عبد النبي

للعاشقين عند الوداع طقوسهم أولها صمتهم ففي الصمت تتوقف الكلمات عن ترديد صداها.. فلم تعد هي سيدة اللحظة.. هناك لغة أخرى تجتاح المكان تُخبر المارئين ممن يفهمون لغة الصمت أن في هذه اللحظة قد فصل قلب عن جسد ليُحيله إلى تجويفٍ خاوي.. لا روح فيه تخبرنا العيون ما عجزت عن إيصاله قواميس من الكلمات تخبرنا أن الحب مهمها كبر.. فإن لحظة شكٍ واحدة كفيلاً بأن تقتله إن خذلان الحبيب لنا يُشيع روح الغفران لزلزلاته في مقابر الخيبة تُخبرنا كيف تصبح ذكرياتٍ لطالما أسعدتنا.. بين ليلة وضحاها ذكرياتٍ تستدعي أسراباً من النواج والبيكاه كيف يصبح الشوق لمن أحبنا كقميد يسجن الروح لتظل سامرة.. محكومٌ عليها أن تُعيد تلك اللحظة لحظة الوداع مراراً وتكراراً وتتجرع مرّها في آخر الثواني الراكضة في لقاءهم حين يُدير الحبيب ظهره لمن أحبته يسود صمتٌ ثاقب!! فهناك لغةٌ أخرى.. تجتاح الصمت دموعاً تسقط لتحتضن رصيف المارة فتبتعث الصمت المطبق عبثاً تحاول العين أن تمنعها متناسية أنها آخر طقوس الوداع متناسية أنها.. الآن سيدة اللحظة

نوادير إبراهيمية

يُشير له بيده اليمنى التي يكابد رفعها، وهموم الحياة تتأقلاها، وينظر له بعينين تعكس بمقتنيهما فسيفساء حياتية، تتداخل فيها ألوان أفراح الدنيا البهيجة، وهمومها قاتمة اللون، يقول لصاحب سيارة الأجرة السائر بتأنٍ وحرصاً: «أزيد المدينة القديمة».

يرد السائق: «على الرحب والسعة تفضل»..

يجلس في مقدمة السيارة التي تحمل في زواياها قصصاً ليبية مفعمة بالحياة، يكررها الحاج «علي» صاحب الأجرة ويحاول حديثها بين الركاب، فهي لا تمثل له مجرد قصص وأحداث، بل هي حياة بجميع مكوناتها، تدانت وتقاقت في ربوع الوطن.

يبادر الحاج «علي» بالسؤال: «ما اسمك يا حاج؟»

يجيبه: «اسمي «عبدالله».. ويتبعها بتنهيدة خرجت من صدر يكابد الزمن ومتاعبه، الأمر الذي لمسه الحاج «علي» وقرر

أن يحاول التخفيف عن راحته الذي يقاربه سنأ، فيداعبه بقوله: «البذلة العربية التي ترتديها بهيئة وذات ملمح ليبي رائع، هل تنوي زيجة أخرى أم ماذا؟»

علت الابتسامة محيّا العم عبدالله وأجابته ضاحكاً: «نحن لم نقدر على إطعام الأولى وأبنائها فكيف لي بذلك بالله عليك؟»

الحاج علي: «هكذا ابتمس دائماً واجعل هموم الدنيا خلفك دائماً».

عبدالله: «هموم الدنيا آه منها فهي خلفي وأمامي وعلى جانبي تحاصرني كما يحاصر البحر الغريق».

لمس الحاج علي بحسه العربي الشهم ما وراء كلمات محدثه من أوضاع صعبة يمر بها، وأعباء تتقل كاهله، وهكذا ظل الاثنان يجاذبان الحديث حتى جانب السائق منهما بسيارته العتيقة إحدى أضخم السيارات وأترفها عند إشارة مرورية ما، وإذا بسائق الأجرة منهمك في نظراته التي يملؤها التعجب والإطراء، تسقط عينه على مجالسه في السيارة يتلمس جيوبه بحسرة وألم، فهي تنقر لما

يقل سد الرمق والجوع في مشهد يعكس مجتمع غارق في سمات الطبقية، فربما مصروف يوم لصاحب تلك السيارة الفارحة يكفي تكاليف عيش العم عبدالله شهراً.

ضاق صدر الحاج «علي» بما رأى، وراح ينظر للعم عبدالله بعين الحسرة والشفقة وهو في أتون ذلك كان على مقربة من مكان رفيقه المراد «المدينة القديمة»، يطلب العم عبدالله من صاحب الأجرة أن يقف به خارج الأسوار حتى لا يُعرقل بضيق الأزقة، يركن سيارته وينزل منها ذلك العم الذي أضاف حكاية ليبية أخرى لذاكرة السيارة وسائقها، يدفع له ثمن ركوبته وهو ينصرف بهدوء، وقيل أن يلق باب السيارة يدعو السائق بصوت شجي ملؤه الرحمة: «يا عبدالله هذه النقود سقطت منك أثناء نزولك من السيارة» يتسم العم عبدالله ويمسك النقود بقلبه قبل يده وكأن بها كنز من الكنوز وهي لا تتعدى قيمتها مائتي دينار، والتي هي راتب التقاعد للحاج علي الذي يرسم صورة يعجز عنها الرسامون بإيثاره وإحساسه بغيره وهو لا يعرف من مستأجره الذي ركب معه إلا اسمه فقط ولاشيء غير اسمه.

نزار الحراري

المركزي يعقد اجتماعاً لمناقشة خطة القطاع المصرفي الإعلامية



حُصص الاجتماع الذي عقده مصرف ليبيا المركزي مؤخراً لمناقشة الخطة الإعلامية للقطاع المصرفي للعام الجاري من حيث أطر وسبل توحيد الخطاب الإعلامي لكافة المصارف وتنظيم نشرها ووضعها في متناول الجميع وتعريف الرأي العام بعمل القطاع المصرفي والموقوفات التي يتعرض لها. كما تمت مناقشة مقترح تطوير البرنامج المرئي الذي سينطلق قريباً بإشراف مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى وضع آلية عمل تشمل مشاركة أوسع لصحيفة

« مصارف » التي تصدر نصف شهري عن مصرف ليبيا المركزي. وخلص الاجتماع إلى وضع آلية عمل تكفل القيام ببرنامج إعلامي مكثف لتوعية المواطنين بالعمل المصرفي، وإيضاح الخطط والبرامج التي يتم اتخاذها من قبل إدارات المصرف للرأي العام من أجل توسيع قاعدة المشاركة. وحضر الاجتماع الذي عقد بمقر المصرف مدير مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي ومندوبي الإعلام بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

السببوس العربي

حزمة القرارات دليل على عافية الاقتصاد الليبي

يتميز هذا العدد من صحيفة (مصارف) بحزمة من القرارات العملية التي تكفل تفعيل دور المصارف التجارية للوصول إلى مستوى الخدمات المصرفية في العديد من الدول المتقدمة... وتؤكد بما لا يدع مجالاً لأدنى شك... في أن الاقتصاد الليبي بألف خير... ولم يتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها دول أخرى كثيرة... والتي تردت فيها اقتصادياً... ولاشك في أن تفعيل دور المصارف وتوسيع صلاحياتها... والرفع من مستوى أدائها... سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الليبي وبالتالي على مستوى معيشة الفرد.

هذه الحزمة من القرارات التي لاتنقصها الجرأة ومن شأنها أن تضاعف الثقة في أن مستقبلاً واعد ينتظر ليبيا الجديدة... إلا أن هذا سيتوقف على مدى تفهم المواطن سواء من يزاول التجارة... أو يمتن تقديم الخدمات سواء كانت بالعملة المحلية أو النقد الأجنبي وفق مناصت عليه القرارات والتعليمات الواردة في حزمة القرارات المنشورة في هذا العدد المميز... ولا يمكن أن يتطرق الشك إلى عدم تفهم المواطن للقيمة الفعلية لهذه البطاقات متى عرف أن حاملي هذه البطاقات مسبقاً الدفع... أي بمعنى لن يصطدم المتعامل مع حاملي هذه البطاقات بتلك العبارة المقهورة (الرجوع إلى الساحب)، أي الصك بدون رصيد.

ولاشك أن جميع الفئات من تجار وصناعيين ومستوردين ينبغي أن يتعاملوا مع المصارف بكل نزاهة وشفافية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي، ويتجنبوا كافة طرق الالتفاف على القوانين واللوائح التي تستهدف توفير الوقت والجهد... لتخلق أساساً متيناً للثقة المتبادلة حتى لا يجدوا أنفسهم في مساءلات جنائية ومدنية لها أول وليس لها آخر... وماسيرتبت عليها من مزيد من الإجراءات لإعاقبة تقدم وتطور اقتصاد ليبيا القوي والمتين... ويخيب بالتالي آمال الليبيين وطموحات الوطنيين الذين يصلون الليل بالنهار من أجل عزة وسؤدد بلدهم... والنهوض بها لتتبوأ مكانتها المرموقة في مصاف الدول الأكثر تقدماً وتطوراً... تحية لكل الشرفاء... وحفظ الله ليبيا من كل مكروه.

من أجل خدمات أفضل.. المركزي يصدر جملة من القرارات

استئناف العمل بالبطاقة البلاستيكية والغاء الحد الأقصى لسقفها

في إطار الجهود المبذولة لتطوير الخدمات المصرفية، والرفع من أدائها، وتتنوع خدماتها بما يستجيب لاحتياجات المواطنين، ويسهم في نشر ثقافة الدفع الإلكتروني بين شرائح المجتمع، وتشجيع المواطنين على التعامل بوسائل الدفع الآلي مقابل مشترياتهم أو الخدمات المختلفة التي يرغبون فيها، أصدر مصرف ليبيا المركزي في رسالة دورية تحوّل المصارف التجارية استئناف تفعيل البطاقات

البلاستيكية مدفوعة القيمة مسبقاً، على قوة حسابات مقومة بالدينار الليبي. جاء ذلك في التعميم الصادر عن نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد. ومن الجدير بالذكر أن اعتماد وانتشار التعامل بمثل هذه البطاقات سيجنب المواطن مخاطر الاحتفاظ بالنقد في البيوت بصورة تجعلها عرضة للتلف او السرقة، كما لا يعرض السبيلة للنقص أو حدوث أزمات كثيرة.

قرار المركزي بشأن اصدار استيراد

الخامات ومستلزمات التشغيل

أصدر مصرف ليبيا المركزي قراراً بشأن الحوالات الخارجية لتمويل استيراد الخامات ومستلزمات التشغيل للجهات الصناعية، ويقضي هذا القرار بإجراء هذه الحوالات لتمويل استيراد المواد المشار إليها، وحددت الفقرة رقم 1 المنشور الصادر عن السيد نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد الجهات المعنية بالقرار، كما حددت الفقرة 2 سقف التحويلات التي يشملها القرار بحد أقصى 500.000.00 خمسمائة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية.

كما ألزمت الفقرة 3 المصارف باتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع حالات التكرار التي من شأنها تجاوز السقف السنوي المسموح به للجهة الواحدة.. وحثت المصارف على تطوير منظومات بما يحقق ضمان سلامة الإجراءات، وتحول دون تكرار التحويل للجهة الواحدة في السنة الواحدة، وألزمت الفقرة الخامسة من الرسالة المشار إليها بضرورة تقديم بطاقة الرمز الاحصائي الصادرة عن مصلحة الجمارك، ضمن المستندات الأخرى المطلوب تقديمها للمصارف.

كما ألزم القرار الجهات المستفيدة (الموردة) بتقديم الاقرارات الجمركية خلال فترة لا تتجاوز أربعة أشهر كحد أقصى، وحثت الفقرة الأخيرة من القرار إلى أنه سيسأل جنائياً ومدنياً كل من يقدم إلى أي مصرف مستندات مزورة أو وهمية أو تشتمل على بيانات غير صحيحة تتعلق بالمعاملات المصرفية بما في ذلك إجراء الحوالات الخارجية. خطوة أخرى متقدمة على تفعيل دور المصارف التجارية، وتوسيع صلاحياتها بما يضمن تسهيل تقديم الخدمات لكل شرائح المجتمع بما يوفر الكثير من الوقت والجهد الذي كانت تتطلبه مثل هذه الإجراءات.

الموافقة على إصدار البطاقات البلاستيكية بالعملات الأجنبية

جاء في التعميم الصادر عن مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد أن السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي وافق على استئناف إصدار البطاقات البلاستيكية (مدفوعة القيمة مبقاً)، ومنح الإذن للمصارف التجارية بتفعيل وإصدار هذه البطاقات على قوة الحسابات المقومة بالنقد الأجنبي التي يديرها أشخاص لدى المصارف شريطة أن تكون هذه الحسابات غير متحفظ عليها أو مجمدة بموجب إجراءات قضائية، وأن تكون قد تمت تغذيتها عن طريق المصادر المسموح بها، وفقاً لأحكام القانون، والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بالخصوص.

كما أصدر السيد المحافظ، كذلك قراراً بإلغاء الحد الأدنى لهذه البطاقات الذي كان معمولاً به سابقاً، والمحدد بـ 500 خمسمائة دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى، وسمح للمصارف بإصدار هذه البطاقات بالقيمة التي تراها مناسبة.



القرارات رقم 7 خطوة لتسهيل إجراءات الحوالات الحرة للتجار

بغية تسهيل إجراءات النشاط التجاري، قرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي منح الإذن بإجراء الحوالات الحرة للتجار، لتمكينهم من استيراد السلع التي يحتاجها السوق المحلي، وفق حزمة من الضوابط والشروط، بما في ذلك أن لا تتجاوز قيمة الحوالات التي يجريها التاجر 500.000.00 خمسمائة ألف دولار أمريكي، أو ما يعادلها من العملات الأجنبية سنوياً، فضلاً عن تضمين طلب الحوالة بياناً بالرمز الإحصائي للتاجر، مرفقاً بضمان نقدي يغطي 25% من قيمة المبلغ المطلوب تحويله، قابل للاسترداد بعد تقديم ما يفيد ورود البضاعة أو السلعة، وفق ما جاء في نصوص القرار رقم 7 لسنة 2012.

إدارة مصرف الجمهورية تكرم المتدربين في دورة الصيرفة الإسلامية



قامت إدارة مصرف الجمهورية بتكريم عدد من موظفيه المتخصصين على الدبلوم المهني التخصصي للصيرفة الإسلامية، حيث منح المتخصصين على الترتيبين الأول والثاني رحلة إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك العمرة، فيما تحصل الترتيب الثالث على جهاز I PAD، كما تم تكريم الشيخ مصطفى عبدالجليل على دوره في إرساء الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

وعلى هامش التكريم قال السيد أحمد رجب مدير عام مصرف الجمهورية إن المصرف يعتبر رائد الصيرفة الإسلامية في ليبيا، حيث شرع في إنشاء نوافذ للصيرفة الإسلامية في بعض فروع، مشيراً إلى أن المصرف لديه شبه فروع منفصلة بالكامل، يبلغ عددها حوالي ستة فروع منتشرة في عدة مناطق تقوم بتقديم مختلف الخدمات الإسلامية، مشيراً في كلمته بالتحفل الذي اقيم يوم الأربعاء 17 يناير بفندق الودان أن التعامل ببرامج الصيرفة الإسلامية يستجيب للمطالب الشارع الليبي المنادي بالتحويل التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية، منوهاً إلى أن هذه الخدمة الجديدة في

ليبيا، تتطلب تأهيل الكوادر البشرية العاملة بالمصارف بشكل افضل، لإيجاد بيئة عمل مناسبة تضمن سيره بنسق سليم، ويوفر الخدمات بصورة تلي طموحات الزبائن، مشدداً على تركيز إدارة المصرف واستمرارها في تنفيذ برامج تأهيل العنصر البشري في الصيرفة الإسلامية، جنباً إلى جنب مع دورات متخصصة في المجالات المصرفية الأخرى كما توقع «رجب» الشروع في فتح الباب للجمهور الراغبين في الحصول على القروض الإسلامية، خلال النصف الثاني من العام الجاري.

اسامة حميدان

